وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الآداب واللّغات

قسم الآداب و اللغة العربية

الدلالة التركيبية في شعر الشافعي

رسالة مقدّمة لنيل شهادة الماستر في الآداب واللّغة العربية

تخصص:علوم اللسان

إعدادالطالبة: إشراف الدكتور:

– سميحة زبيدي – الأمين ملاوي

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة العلمية	الصفة
ياسمينة عبد السلام	أستاذة	رئيسا
الأمين ملاوي	أ/دكتور	مشرفا ومقررا
أحمد تاوليليت	أ/دكتور	مناقشا

السنة الجامعية:1437/ 1438 هـ

2016 /2017م

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ
مِنۡ عَلَقٍ ۝٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ
بِٱلۡقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ۝٥﴾

العلق: 1-5

صـــــــــــدق الله العليّ العظيـــــــــــــــــــــــــم

خطة البحث

مقدمة

توطئة

الفصل الأول: دلالة الجملة الاسمية في ضوء مكوناتها

أوّلا: دلالة المبتدأ وأحواله في الجملة الاسميّة

1) دلالة المبتدأ المعرفة.

أ) دلالة المبتدأ الضمير.

ب) دلالة المبتدأ اسم إشارة.

ج) دلالة المبتدأ العلم.

د) دلالة المبتدأ المعرّف بالإضافة.

2) دلالة المبتدأ النكرة.

ثانيا: دلالة الخبر وأنواعه في الجملة الإسميّة.

1) دلالة الخبر المفرد.

2) دلالة الخبر المفرد.

3) دلالة الخبر جملة.

4) دلالة الخبر شبه جملة.

5) دلالة الخبر النكرة.

الفصل الثاني: دلالة الجملة الاسميّة في ضوء عوارضها.

أوّلا: دلالة الذكر والحذف في ركني الإسناد

1) دلالة حذف المبتدأ.

2) دلالة ذكر الخبر.

3) دلالة حذف الخبر.

ثانيا: دلالة التقديم والتأخير في ركني الإسناد.

1) دلالة تقديم المبتدأ.

2) دلالة تأخير المبتدأ.

3) دلالة تأخير الخبر جار ومجرور في النفي.

خاتمة.

قائمة المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

مقدمة

تعدّ اللّغة من أهمّ الظواهر الاجتماعية التي أنتجها العقل البشري خلال مراحل تطوّره، فهي أداة للتواصل تربط بين الأفراد والجماعات والأجيال المتعاقبة، وسجّل للحضارات والثقافات برباط وثيق له طابعه المميّز والخاص واللّغة شبكة من العلاقات التركيبية على المستوى الصوتي في تأليف الأصوات وعلى المستوى الصرفي في تأليف الوحدات الصرفية، وعلى المستوى التركيبي في تأليف الجمل، ويُمثّل التحليل التركيبي بهذه الحلقة الثالثة في سلسلة التحليل اللساني للغة، وإذا كانت الوحدة الصوتية هي مادة التحليل الصرفي، فإنّ التركيب أو الجملة هو أساس التحليل التركيبي، فالجملة هي القاعدة الأساسية التي ينطلق منها البناء اللغوي، وهي أوّل ما اهتم به النحويون وحاولوا إدراك قيمتها في اللغة بدراستها وتحليلها.

ويعدّ البحث في الجملة من اهتمامات الدراسة اللغوية الحديثة التي تتجه إلى وصف اللغة وتحليلها، وذلك لأهميتها في إظهار الجانب الدلالي الذي يعدّ العنصر الأساس في فقد عرف الدّرس اللساني توجها كبيرا نحو دراسة الجملة مع اختلاف المناهج والمقاربات بالوصفية إلى ما عليه من اهتمامات وظيفية وتداولية مع مراعاة الحضور الدلالي الذي بات من العناصر الرئيسة في التحليل اللغوي لتحقيق الوظيفة الرئيسية للتواصل اللغوي.

أمّا عن أسباب اختيار هذا الموضوع ودواعي طرقه ما يلي:

1- محاولة التعرّف على أهمّ الظواهر الأسلوبية التي تطرأ على بناء الجملة الإسميّة (ذكر-حذف-تقديم وتأخير، والتعريف والتنكير ومالهما من أثر في تغيير ادلتها على المعاني).

2- أمّا اختيار الجانب النحوي والتركيبي فهو الحقيقة انتحاء للاتجاه التّخصص أوّلاً، ثمّ لكون النّظم هو مكمن الإعجاز في كتاب الله والتركيب سرّ الجمال والبلاغة في كل قول، والنحو هو موجّه الكلام وضابطه ونظامه السيّار.

3- محاولة رصد البنية التركيبية وتشكيلتها داخل السياق ممّا يساهم في إبراز طاقتها الإيحائية ويتيح للمخاطب فُرصة استكناه مضامينها وأبعادها الفنيّة والجمالية.

4- محاولة الغوص في مجالات البحث عن جماليات الأسلوب والتعبير عن أسراره البلاغيّة.

ومن هنا نجد أنفسنا أمام إشكالية والتي تتمحور في الآتي:

ما الدلالة التي تنتجها البنية التركيبية لأبيات شعر الشافعي في ضوء أهمّ مكوناتها؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات:

1- كيف يحمل الشكل اللغوي دلالة معينة لا نجدها في غيره؟

2- كيف تعبر البنى الأساسية والعوارض التركيبية على الدلالة الشعرية في ديوان الشافعي؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات صيغة البحث في خطة مكونة:

- مقدمة
- توطئة

الفصل الأول: تناولت فيه دلالة الجملة الإسميّة في ضوء مكوناتها.

أوّلا: دلالة المبتدأ أو أحواله في الجملة الإسميّة.

1) دلالة المبتدأ المعرفة.

أ) دلالة المبتدأ الضمير.

ب) دلالة المبتدأ اسم إشارة.

ج) دلالة المبتدأ العلم.

د) دلالة المبتدأ المعرّف (بأل)

هـ) دلالة المبتدأ المعرّف بالإضافة.

2) دلالة المبتدأ النكرة.

ثانيا: دلالة الخبر وأنواعه في الجملة الاسمية

1) دلالة الخبر المعرفة.

2) دلالة الخبر المفرد.

3) دلالة الخبر جملة.

4) دلالة الخبر شبه جملة.

5) دلالة الخبر النكرة.

الفصل الثاني: تناولت فيه عوارض التركيب

أوّلا: دلالة الذكر والحذف في ركني الإسناد

1) دلالة حذف المبتدأ

2) دلالة ذكر الخبر

3) دلالة حذف الخبر.

ثانيا: دلالة التقديم والتأخير في ركني الإسناد

1) دلالة تقديم المبتدأ

2) دلالة تأخير المبتدأ

3) دلالة تأخير الخبر جار ومجرور في النفي.

وخُتم البحث بخاتمة أُجملت فيها أهمّ النتائج التي تمّ التوصّل إليها في هذا البحث، لا يخفى على أهل التّدقيق والتحقيق أنّ هذا الموضوع واسع ومتشعّب لا يمكن استقصاء كل جوانبه في بحث واحد.

1) ولا شكّ أنّ طبيعة الموضوع هي التي تفرض المنهج المناسب التي يُعتمد قصد الإحاطة للأهمّ جوانبه، ومن أجل ذلك اعتمدنا في دراستنا على المنهجين الوصفي والتحليلي، فالمنهج الوصفي لجانا إليه لوصف أهمّ مكوّنات البنية التركيبية (تعريف وتنكير، ذكروا حذف، تقديم وتأخير). أمّا المنهج **التحليلي** كان لأجل تحليل أبيات شعر الشافعي في ضوء هذه الظواهر اللّغوية والأسلوبية أمّا عن المصادر والمراجع التي كانت لها صلّة وطيدة بدراستنا نذكر على سبيل الحصر، الكتاب سيبويه– الخطيب القزويني– الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع.

منير محود المشيري– دلالة التقديم والتأخير في القرآن الكريم دراسة تحليلية.

– ابن هشام الأنصاري– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب– بن يعيش– شرح المفصّل لزمخشري.

– شكر محمود عبد الله– دلالة الجملة الإسمية في القرآن الكريم– فاضل صالح السامرّائي–معاني النحو.

مختار عطيّة – التقديم والتأخير ومباحث التركيب بين البلاغة والأسلوبية.

أمّا بالنسبة إلى صعوبات البحث يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

1) كثرة تشعّب الموضوع وتغلّل جذوره في معظم الأبواب النّحوية والبلاغية واللغوية وعسر فصلها.

2) صعوبة رصد البنى التركيبية وما لها من وظائف دلاليّة وقيم تعبيرية.

وفي الأخير يسعدني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الفاضل الدكتور **" ملاوي محمد الأمين"** الذي تكبد عناء الإشراف على هذه الرسالة بعد أن تفرقت بالسبل، فكان لي نعم العون والمرشد والناصح والموجه وجزاه الله عليّا كل خير.

كما أتقدم بجزيل الشكر لأستاذي الفاضل الدكتور **" صالح لحلوحي"** رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

وأتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير لكل من ساهم في مد يد العون لنا سواء من قريب أو من بعيد في سبيل إنجاز هذه المذكرة فبارك الله جميعا وجعل ذلك في ميزان حسناتهم.

وفي الختام نسأل الله العزيز الحكيم التوفيق لنا وللجميع.

الفصل الأول

دلالة الجملة الاسمية في ضوء مكوناتها

توطئة:

تجمع المعجمات العربية على أنّ مدلول الجملة هو جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره.[1]

أمّا الجملة مَوْضُوعًا نحويًا فقد ظهرت منذ الكتابات الأولى، إلا أن سيبويه لم يُذكر مصطلح الجملة، وأوّل من استعمل هذا المصطلح هو **المبرّد** إذْ يقول «وإنّما كان فاعل رفعًا لأنّه هو الفعل جملة يحسن السكوت عليه وتجيب بها الفائدة للمخَاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت قام زيدٌ فهو بمنزلة قولك: القائم زيدٌ».[2]

نلمح من خلال التعريف أنّه اشترط في الجملة أن يحسن السكوت عليها، ويجب بها الفائدة، وتَابع المُبرّد تلميذه **أبو بكر بن السرّاج** فقال «والجُمل المفيدة على ضربين إمّا فعل وفاعل وإمّا مبتدأ وخبر».[3]

وليس معنى ذلك خلو النحو العربي من الجملة وإنّما دُرست مُصاحبة بمصطلح الكلام نجد من ثمة اتجاهين: [4]

أحدهما: يجعل مصطلح الجملة يُرادف مصطلح الكلام.

والثاني: يُفرّق بين الجملة والكلام.

---

[1] ينظر ابن منظور، **لسان العرب**، عبد الله الكبير، دار المعارف، مادة (جمل) 685/1-686.

[2] المبرّد، **المقتضب**، ت محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب بيروت، 146/1.

[3] بن السرّاج، **الأصول في النحو**، ت عبد الحسين القتلى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2 ،1987 م ،70/1.

[4] ينظر: محمود نحلة، **مدخل إلى دراسة الجملة العربية**، بيروت، دار النهضة العربية، 1988، ص11.

فأمّا **الاتجاه الأول:** فيُمثله **ابن جنّي، الجرجاني، الزمخشري، ابن يعيش، العكبري.**

يقول **ابن جنّي ت392هـ** أمّا الكلام «عبارة عن كل لفظ مُستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمّى الجمل نحو: زيدٌ أخوك، وقام محمدٌ، ضُرب سعيدٌ، وفي الدار أبواك وصهْ، ومهْ، ورويدا، حاءْ، عاءْ، وفي الأصوات حسْ، لبْ، أفْ، فكل لفظ إستقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام».[1]

وممّن سَوى بين مصطلحي الجملة والكلام **عبد القاهر جرجاني ت471هـ** إذْ يقول «وأعلم أن الواحد من الاسم والفعل سُمّيَ كلاما، وسمّي جملة».[2]

وكذلك **الزمخشري ت538هـ** يُطابق بين الجملة والكلام، فيُعرّف الكلام بكونه «المرّكب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى، وهذا لا يتأتى إلاّ في اسمين أو فعل ثم يقول ويسمّى جملة».[3]

وقد تابع **ابن يعيش ت643 هـ** الزمخشري قائلاً « وأعلم أنّ الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، ويُسمّى الجملة نحو: زيدٌ أخوك، وقام بكرٌ».[4]

---

[1] ابن جنّي، **الخصائص**، ت محمد عليّ النّجار، المكتبة العلمية، 17/1.

[2] الجرجاني، **الجمل**، ت عليّ حيدر، دمشق، 1392 هـ/1972م، ص 53.

[3] الزمخشري، **المفصّل في صناعة الإعراب**، ت أميل بديع يعقوب، محمد عليّ، بيضون، دار الكتب العلمية، ط1، 1999م، ص33.

[4] ابن يعيش، **شرح المفصّل لزّمخشري**، منشورات محمد عليّ، بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،70/1.

وممّن سَار في هذا الاتجاه **أبو البقاء العكبري ت 626 هـ**، إذْ عرّف الكلام بأنّه «عبارة عن الجملة المُفيدة فائدة تامة».[1]

الاتجاه الثاني:

الذي يميّز أصحابه بين مصطلحي (الجملة) و(الكلام)

ويجعلون الجملة أعمُّ من الكلام، ويُمثل هذا الاتجاه رضي الإستربادي.

بهاء الدين بن نحاس، بن هشام الأنصاري.

فأمّا **الرّضي ت 686 هـ** فقد فرّق بين الجملة والكلام تفريقًا حاسمًا إذ يقول « والفرق بين الجملة والكلام أنّ الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أولاً، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذُكر من الجمل والكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي، وكان مقصود لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس». [2]

أي: لا تكون كل جملة كلامًا، وذلك أنّ الجملة على هذا أعمّ من الكلام، فكلّ منهما يتضمن الإسناد الأصلي ثم يضاف قيد القصد لذاته في الكلام ليخصصه ولا تشاركه الجملة في هذا التعبير.

وأشار **بهاء الدين نحّاس ت 698 هـ**، إلى أنّ هناك فرق بين الجملة والكلام يقول: «أنّ الكلام يقال باعتبار الوحدة الحاصلة بالإسناد بين كلمتين، ويسمّى الهيئة الاجتماعية

---

[1] العكبري، **مسائل خلافية في النحو**، ت محمد خير الحلواني، دار الشروق العربي، ط1، 1922، ص 35.

[2] الاستراباذي، **شرح الرضي على كافية بن الحاجب**، ت علي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1420 هـ، 2000م، 25/1.

وصورة التركيب، وأنّ الجملة تقال باعتبار كثرة الأجَراء التي يقع فيها التركيب لأنّ لكل مُرَّكب، اعتبارين: الكثرة والوحدة، فالكثرة باعتبار أجزائه والوحدة باعتبار هيئته الحاصلة في تلك الكثرة، والأجزاء الكثيرة تسمّى مادة، والهيئة الاجتماعية الموحّدة تسمّى صورة».[1]

فابن النحّاس يرى أنّ الفرق بين الجملة والكلام لا يمكن في الإفادة وعدمها بل يكمن الفرق في الكثرة والقلة، والكلام عنده: عبارة عن أصغر صورة تركيبية مفيدة حاصلة بالإسناد أمّا الجملة: فهي عبارة تألف تلك الصورة التركيبية.

أمّا **ابن هشام الأنصاري ت 761هـ** يرى أنّ الكلام أخصّ من الجملة فيقول « الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كقام زيدٌ، والمبتدأ أو خبره كزيدٌ قائمٌ وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضُرب اللّص، وأقام الزيدان، وكان زيدٌ قائمًا، وظننته قائما».[2]

2- مفهوم الجملة عند الدارسين العرب المحدثين:

لقد اهتم الدارسون المحدثون بالجملة دراسة وفهماً، وأنظر إليها باعتبارها الخليّة الحيّة في جسم اللغة عند ما تبرز إلى حيّز الوجود.

ونجد **إبراهيم أنيس ت 1977م** أوّل من لفت النظر إلى الجملة، مع ربطها بمصطلح الكلام، كما كان الأمر عند النّحاة القدماء، حيث يقول «إنّ الجملة في أقصر صورها هي

---

[1] السيوطي، **الأشباه والنظائر في قواعد النحو**، بيروت، لبنان، ط1، 1403هـ1983م، 9/4.

[2] ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ت مازن المبارك، دمشق، 460/1.

أقل قدر من الكلام، يفيد السامع معنى مستقل بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر».[1]

وعرّفها **مهدي المخزومي ت 1994م** بأنّها «لصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد أيّة لغة من اللغات وهي المرّكب الذي يبيّن به المتكلّم أنّ صورة ذهنية قد تآلفت أجزاؤها في ذهنه ثمّ هي الوسيلة التي تَنقل ما جال في ذهن المتكلّم إلى ذهن السامع».[2]

ويتناول **تمّام حسان ت 2011 م** (الكلام)، بصورة أكثر شُمولاً وعُمقًا، مُقارنا بينه وبين (اللغة)، أمّا الجملة فيأتي تعريفها عنده بصورة عَرضِية. فاللّغة في نظره نظام، والكلام هو التطبيق الصوتي، والمجهود العضوي الحركي الذي ينتج عنه أصوات لغوية معيّنة.[3]

والجملة هي وحدة الكلام الصغرى. [4]

3- مفهوم الجملة عند الغربيين:

لم يَهْتد الباحثون الغربيون إلى تحديد مفهوم واضح للجملة باعتبارها مصطلحا لغويا، ولذلك كَثُرت تعاريف الجملة لديهم حتّى وصلت إلى أكثر من ثلاثمائة تعريف،

---

[1] ابراهيم أنيس، **أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1987، ص 276-277.

[2] مهدي المخزومي، **النحو العربي نقد وتوجيه**، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1924من ص 6.

[3] ينظر تمام حسّان، **مناهج البحث في اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1990، ص31.

[4] ينظر مرجع نفسه، ص45.

ولعلّ أبعد هذه التعاريف أثرًا هو تعريف **ديونيسيوس ثراكس**[1] حيث عَرّف الجملة بقوله «الجملة نسقٌ من الكلمات يؤدي فكرة تامة».[2]

المقصود بالفكرة التامة، الاكتمال المنطقي للخبر، الجملة هي التعبير اللغوي عن المفهوم والقضايا المنطقية التي تتكون من موضوع (مسند إليه) محمول (مسند). [3]

أمّا إذا انتقلنا إلى **دوسيسور F.Dessure**[4] رأى أنّ مهام اللساني أن يصف كل الألسنة يؤرّخ لها ببحث في القوى الفاعلة بشكل دائم في كل الألسنة، فانجرّ إلى الحديث عن المفاهيم الثلاث اللسان، اللغة، الكلام، ثم العلامة اللسانية ووجهيها المفهوم والصورة السمعية لكن سوسير لم ينشغل بالجملة بقدر ما انشغل بما هو سبب لها التضام.

والتضام عند سوسير يتألف دائما من وحدتين أو أكثر من الوجدات اللّغوية التي تتلو بعضها بعضًا، أمّا الجملة فهي نمط رئيسي من أنماط التضام الذي يمكن أن يكون حسب سوسير وحدة النظام اللغوي. [5]

أمّا **"بلومفيلد "Bloomfield"** فقد تمسّك بفكرة "الاستقلال" في تعريف الجملة وأسقط منها فكرة " التمام لاتصالها بالمعنى، وكان بذلك رائد أوّل محاولة حقيقية للتحرّر من

---

(1) **ديونيسيوس ثراكس**، صاحب أقدم نحو عربي الذي جمع في صفحاته القليلة نتاج أربعمائة عام من الجهة اللغوية قبله، وهو إمبراطور روماني الأصل، ساهم في إخماد الثورات التي نشبت ضدّه في الداخل، ت 238 هـ

(2) محمود أحمد نحلة، **مدخل إلى دراسة الجملة العربية**، ص11.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص12.

(4) **سوسير: فردينان ديسيسور**: عالم لغوي شهير يعتبر بمثابة الأب للمدرسة البنيوية في علم اللسانيات، ولد في 26-11-1857م، فيما عدّة الكثير من الباحثين مؤسس علم اللغة، توفي في 1913م.

(5) ينظر أحمد حساني، **مباحث في اللسانيات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999م، ص45.

معيار "المعنى" في تعريف الجملة يقول " الجمل شكل لغوي مُستقِلٌ لا يدخل عن طريق أي تركيب نحوي في شكل لغوي أكبر منه".[1]

4- أقسام الجملة: للجملة أقسام متعددة من حيثيات مختلفة، وما يَهُمّنا بالدّرجة الأولى هنا هو بيان أقسامها الرئيسية، وما قاله النحاة القدماء حول تلك الأقسام.

فقد أشار **أبو عليّ الفارسي ت 337هـ** إلى أنّ أنواع الجملة أربع : إسمية وفعلية وشرطية وظرفية، جاء ذلك في معرض حديثه عن أقسام الخبر الجملة قائلا: " وأمّا الجملة التي تتكون خبرا فعلى أربعة أضرب الأوّل: أن تكون مركّبة من فعل وفاعل والثاني: أن تكون مرّكبة من ابتداء وخبر والثالث: أن تكون شرطًا وجزءً والرابع: أن تكون ظرفًا". [2]

ولكنّ **الجرجاني** لم يتفق معه على هذا التقسيم حيث قال مُعلّقا " ....فقد حصل لك أربعة أضْرُب من الجمل، وهي الأصل اثنان: الجملة من الفعل والفاعل والجملة من المبتدأ أو الخبر، لأنّ الشرط الجزاء يكون من فعل وفاعل... وكذا حكم الظرف..." [3]

---

[1] نقلا عن محمد أحمد نحلة، **مدخل إلى دراسة الجملة العربية**، ص 14.

[2] الفارسي، **مسائل العسكرية**، ت محمد الشاطر أحمد محمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1403هـ/1982م، ص122-123.

[3] الجرجاني، **الجمل**، ص 277-278.

وتابع **الزمخشري الفارسي** في هذا التقسيم، وفي موضعه فقال في حديث عن أنواع الخبر الجملة " والجملة على أربعة أضرب: فعلية واسمية وشرطية وظرفية، وذلك: زيدٌ ذهب أبوه، وعمرٌ أبوه منطلق، وبكرٌ إن تعطه يشكرك وخالدٌ في الدار". [1]

أمّا أقسام الجملة عند ابن هشام الأنصاري فثلاثة فقط، وقد تناولها بصورة مستقلة عن موضوع الخبر، حيث يقول أن عرّف الجملة وبيّن حدودها وفرّق بينها وبين الكلام: انقسام الجملة اسمية وفعلية وظرفية، فالإسمية " هي التي صدرها اسم كـ (زيدٌ قائم)، (وهيهات العقيق)، و(قائمٌ الزيدان) وعند من جوّزه الأخفش والكوفيون.." والفعلية " هي التي صدرها فعل (قام زيدٌ)، ضُرب اللص، وكان زيدٌ قائما وظننته قائما ويقوم زيدٌ، قَمْ" والظرفية هي المصدّرة بظرف أو مجرور ، نحو: "أعندك زيدٌ" و(أفي الدّار زيدٌ)، إذا قدّرت زيدا فاعلا بالظّرف والجار والمجرور. بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبر عنه بهما.

ثم انتقد **الزمخشري** في تمثيله للجملة الظرفية وإضافة الشرطية قسيمة للجمل ثلاث قائلا: ومثّل **الزّمخشري** لذلك (في الدار) من قولك : (زيدٌ في الدّار) وهو مبني على أن الاستقرار مقدّر فعل لا اسم وعلى أنّه حذفٌ وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه، وزاد **الزّمخشري** وغيره الشرطية والصواب أنّها من قبيل الفعلية لم سيأتي. [2]

---

[1] الزمخشري، **المفصّل في صناعة الإعراب**، ص 148.

[2] بن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، 462/2.

إذن لا يخرج النّحاة عن التقسيم الثنائي للجملة، فهي إسمية وفعلية والعبرة بصورها إن كان صدرها فعلاً، فهي جملة فعلية، وإن كان اسماً فهي جملة إسمية مُرادهم صدر الجملة المسند أو المسند إليه فلا عبرة بما تقدّم عليهما.[1]

[1] ينظر محمود أحمد نحلة، **مدخل إلى دراسة الجملة العربية**، ص 10.

تنحو دراسة دلالة الجملة الاسمية في ضوء مكوناتها منحيين، يتناول أحدهما: الجانب البنائي الذي يدرس المكونات الشكلية أي ببنية الجملة نحويا، أمّا الثاني فيتناول الجانب الدلالي الذي يدرس دلالة الجملة الاسمية من ناحية دلالية وهما متّصلان أشدّ الاتصال، ونحاول في هذا البحث دراسة دلالة المكونات الأساسية للجملة وهما المبتدأ أو الخبر ومن المعلوم أنّ النّظر في ركني الإسناد من جهة تعريفهما وتنكيرهما أفضل السبل للإحاطة بأنواعها لغرض التمحيص والتحرّي عن الأسرار الدلالية لها بذلك تسلك هذا المسلك في تبيان دلالة الجملة الإسمية في شعر الشافعي.

أولا/ دلالة المبتدأ المعرفة:

حدا النّحاة المبتدأ بأنّه " الاسم المجرّد من عامل لفظي غير زائد نحوه ومخبرًا عنه ووصفا سابقًا رافعًا لمنفصل كاف " [1] وقسّمه النحاة إلى معرفة ونكرة، والمعرفة هو ما وُضع ليستهل في الدلالة على شيء معيّن. [2]

وحدّدوا المعارف بالضمير والعلم، واسم الإشارة والمعرّف (بأل)، والاسم الموصول، والمضاف إلى معرفة والمعرّف بالنّداء. [3]

---

[1] السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ت أحمد شمس الدين منشورات عليّ بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 308/1هـ.

[2] ينظر سيبويه، **الكتاب**، ت عبد السلام محمد هارون، ط3، 1403هـ-1988م، 5/2-6.

[3] ينظر فاضل صالح السامرّائي، **معاني النحو**، عمان، الأردن، ط1، 1420هـ-2000م.

وعرّف **سيبويه** هذه المعارف بقوله" أعرف هذه المعارف المضمر ثم العلم ثمّ المشار إليه ثمّ ما عُرّف بالألف واللام ثمّ ما أضيف إلى واحد من هذه المعارف." [1]

واعتمد سيبويه في إيراد المعارف وبفهم من وصف المعرّف بأنّه ما دلّ على ما هو محدد بأمرين:

أولهما: أنّ المعارف أنواع خاصة من الأسماء هُيّئت لتدلّ على ما هو محدّد، أمّا ثانيهما: فإنّ هذه الأسماء لا يمكن تحديد دلالاتها إلاّ في حال إستعمالها فعليّا في جمل مفيدة. [2]

وقد تحدّث البلاغيّون عن دلالة تعريف المبتدأ وعلاقته بتحقيق فائدة الكلام وهذا ما جاء في **الإيضاح في علوم البلاغة** «أمّا تعريفه يعني المسند إليه فلتكون الفائدة أتمّ لأنّ احتمال تحقّق الحكم من كان أبعد كانت الفائدة في الإعلام به أقوى، ومتى كان أقرب كانت أضعف، وبعده بحسب تخصيص المسند إليه والتخصيص كما له تعريف».[3]

وانطلاقا من كلام **القزويني** الذي اعتبر حكم الكلام، إذا كان بعيدًا الحاجة إلى تخصيصه لضمان تحقيق الفائدة التامة، وإذا كان الحكم قريبا فلا يُعوّر التخصيص لأنّ

---

[1] سيبويه، **الكتاب**، 5/2

[2] ينظر سيبويه،**الكتاب**، ص5/2

[3] الخطيب القزويني، **الإيضاح في علوم البلاغة**، منشورات عليّ بيضون، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ، 2003م، 41/1.

الفائدة محققة بدونه والتخصيص بالشيء، كما ورد في العديد من الكتب إفراده دون غيره لتكون الفائدة أتمّ.[1]

1) دلالة المبتدأ المعرّف بالضمير:

في تحديد علّة معرفة الضمير قال سيبويه «وإنّما صار الإضمار معرفة لأنّك تُضمِر اسمًا بعدما تعلم أنّ من يُحدث قد عُرف من تُعنى وما يُعنى، وأنّك تريد شيئا يعلمه ويسمّى ضميرًا لكثرة استتاره وخفائه. فإطلاقه على البارز توسّع أو لعدم صراحته كما يُصرّح بالأسماء المظهرة ».[2]

تعدّ الضمائر نائبة عن الأسماء الظاهرة لتؤدي مجموعة من الوظائف والدلالات في الكلام العربي ولعلّ من أهمّها ما ورد في شعر الشافعي. [3]

قوله:

وَمَا هِيَ إلاَّ جِيفَةٌ مُسْتَحِيلَةٌ عَلَيهَا كِلاَبٌ هَمُهّنَ إجْتِذَابُهَا. [4]

جاء ضمير الغائب (هي) للدلالة على **تحقير** فئة النّاس اللذين همّهم الدنيا فقط.

---

[1] ينظر السكاكي، **مفتاح العلوم**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1403هـ، 1983م، ص 325-326.

[2] سيبويه، **الكتاب**، 2/6-7.

[3] ينظر الخطيب القزويني، **الإيضاح في علوم البلاغة**، 1/43-46.

[4] عبدالله بن محمد إدريس الشافعي، ديوان الإمام الشافعي، تحقيق: ابراهيم حافظ سعيدة، بيروت، ط1، 2012، ص53.

وقول الشاعر:

فَدَعْ عَنْكَ سَوْآتِ الأُمُورِ فَإِنَّهَا حَرَامٌ عَلَى نَفْسِ التَّقيِّ إِرتِكَابُهَا. [1]

جيء بضمير الشأن (هي) في (إنّها)، لأنّ الشاعر في مقام **تفخيم وتهويل** لمن سوّلت له نفسه على إرتكاب المعاصي.

وقوله أيضا:

وَأُظْهِرُ البِشْرُ لِلإنسَانِ أَبْغَضُهُ كَأَنَّهُ قَدْ حَشَا قَلبِي مَوَدَّات. [2]

ورد ضمير الشأن (الهاء) في (كأنّه)، للأنّ الشاعر في مقام **تفخيم وتعظيم.**

كما حقّ لضمير المتكلّم (أنا) العائد على الشاعر لدلالة على **التعيين والإختصاص** في قول الشافعي:

أَنَا إِنْ عِشْتُ لَسْتُ أَعْدُمُ قُوتًا وَإِذَا مِتُّ لَسْتُ أَعْدِمُ قَبْرَ. [3]

1) دلالة المبتدأ إسم الإشارة:

يرى النحويون أنّ اسم الإشارة كل اسم وُضع للدلالة على مسمّى معيّن وإشارة إلى ذلك المسمّى.[4]

---

[1] ديوان الشافعي، ص53.

[2] نفسه، ص 81.

[3] نفسه، ص128.

[4] ينظر هشام الأنصاري، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ت أبو فضل عاشور، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ-2001م، ص78.

وورد اسم الإشارة في كتاب سيبويه (الاسم المبهم) حيث قال: « أمّا الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه وهذان، وهاتان، هؤلاء، ذلك، تلك، وذانك، تانك، أولئك وما أشبه ذلك، وإنّما صارت معرفة لأنّها أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته ». [1]

أمّا بالنسبة إلى البلاغيين يُؤتى المسند إليه (المبتدأ) اسم إشارة إذا تعيّن طريقاً للإحضار المشار إليه في ذهن السامع، بأن يكون حاضراً محسوسًا ولا يعرف المتكلّم والسامع اسمه الخاص ولا معيّنا آخر. [2]

وقد برزت العديد من الأغراض البلاغية لتعريف باسم الإشارة في شعر الشافعي. [3]

يظهر غرض **التحقير** جليّا في قول الشاعر:

فَذَلِكَ قَاسٍ لَمْ يَذُقْ قَلْبُهُ تُقىً وَهَذَا جَهُولٌ كَيفَ ذُو الجَهْلِ يَصْلُحُ. [4]

حيث جيء باسم الإشارة في الشطر الأوّل للبعيد (فذلك)، أمّا في الشطر الثاني جيء باسم الإشارة (هذا) للقريب.

وورد اسم الإشارة (هذا)، لدلالة على **القرب الحسّي** ليشير إلى أمر معنوي يهدف تجسيده قول الشافعي:

---

[1] سيبويه، **الكتاب**، 5/2.

[2] ينظر أحمد الهاشميّ، **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**، ت يوسف الصميلي، بيروت، ط1، 1420هـ-1999م، ص 112.

[3] ينظر سعد مصلوح، **الأسلوب دراسة لغوية إحصائية، القاهرة**، ط1، 1412هـ-1992م، ص 145-146.

[4] ديوان الشافعي، ص 93.

فَهَذَا زَاهِدٌ فِي قُربِ هَذَا وَهَذَا فِيهِ أَزهَدُ مِنهُ فِيهِ. [1]

وقد يؤتى باسم الإشارة لتمييز المشار إليه وإحضاره في أذهان السامعين ليكونوا أكثر تصوّراً له، كما في قول الشافعي:

فَذَلِكَ اللَيْثُ مِنْ يَحمِي حِمَاهُ وَيُكْرِمُ ضَيفُهُ حَيًّا وَمَيِّتًا. [2]

كما جيء باسم الإشارة (ذلك) في البيت سابق الذكر للإشارة للبعيد.

ودلّ اسم الإشارة (هذا) على **التعظيم** في قول الشافعي:

هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الإلَهَ لَهُ سِرّاً خَفِيٌّ عَلَينَا لَيَس يَنْكَشِفُ. [3]

ودلّ اسم الإشارة (ذاك) على بعد المشار إليه (العدو) في قول الشاعر:

فَإِن صَافَى صَدِيقُكَ مَنْ تُعَادِي وَيَفْرَحُ حِينَ تَرْشُقُكَ السِّهَامُ.

فَذَاكَ هُوَ العَدُوُّ بِغَيرِ شَكٍّ تَجَنَّبُهُ فَصُحْبَتُهُ حَرَامٌ.[4]

كما ورد اسم الإشارة (ذلك) لدلالة على **التعظيم** في قول الشافعي:

لَئِنْ كَانَ حُبُّ آلِ مُحَمَّدٍ فَذَلِكَ ذَنْبٌ لَسْتُ عَنْهُ أَتُوبُ. [5]

كما ورد إسم الإشارة (ذاك) لدلالة على **التحقير** في قول الشاعر:

---

[1] ديوان الشافعي، ص 88.

[2] نفسه، ص 187.

[3] نفسه، ص 194.

[4] نفسه، ص 243.

[5] نفسه، ص63..

فَذَاكَ يَحْسُدُنِي إِذَا كُنتُ ذَا حَسَبٍ عَالٍ وَيَحْسُدُنِي هَذَا عَلَى الأَدَبِ. [1]

كما جيء باسم الإشارة (ذاك) للبعيد.

2) دلالة المبتدأ العلم:

يُطلق العلم على الجبل لقوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ ﴿٢٤﴾﴾ الرحمان -24-

كما أنّه يُطلق على الراية والعلامة والظاهر أنّه تقل إلى المصطلح النحوي من هذا المعنى الأخير لأنّ العلم علامة على مسمّاة يُميّز من غيره[2]، وينقسم العلم باعتبار النقل والارتجال إلى منقول ومرتجل، وباعتبار الإفراد والتركيب إلى مفرد ومرّكب، وباعتبار الاسم وغيره إلى اسم وكنية ولقب، وباعتبار شيوعه وتخصصه إلى علم شخص وعلم جنس. [3]

1- المرتجل والمنقول: العلم المرتجل هو أوّل ما أطلق ولم ينقل إلى العلمية من غيرها، وهو مأخُوذ من قولهم: ارتجل الخطبة والقصيدة «إذا أتى بها عن غير فكرة وسابقة

---

[1] ديوان الشافعي، ص 73.

[2] ينظر فاضل صالح السامرّائي، **معاني النحو**، 78/1.

[3] ينظر محمد محيّ الدين عبد الحميد، **شرح بن عقيل**، 1400هـ-1980م، 119/1.

رويةٌ، واشتقاقه من الرّجل كأن الشاعر والخطيب أنشأهما وهو على رجله في حال الإنشاء».[1]

وأمّا المنقول فكثير، فقد يكون منقولاً عن اسم جنس، نحو: صخر وبحر، وقد يكون منقولاً عن اسم مشتق نحو عامر وسليم وعبّاس، أو عن مصدر، نحو: فصل وإقبال أو عن غير ذلك. [2]

1-الاسم والكنية واللقب:

ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام: الإسم والكنية واللقب.

أمّا الاسم فهو ما أطلقه البوان ونحوهما ابتداء نحو: عمر وخالد، والكنية هي ما صُدّر بأب أو أخ أو أخت.[3]

نحو أبي عبد الله وأم مازن، وربّما أطلق العلم ابتداء كنية كأن يسمى أب ابنه أبا اليقظان أو أبا عبيدة والكنية « من كنيت أي سترت وعرّضت كالكناية سواء لأنّ معنى أنّ اللقب يمدح الملقّب به أو ينم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فإنّه لا يعظم بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فإنّ بعض النفوس تأنف من أن تخاطب باسمها».[4]

---

[1] ابن يعيش، **شرح المفصل لزمخشري**، 97/1.

[2] ينظر فاضل صالح السامرّائي، **معاني النحو**، 78/1-79.

[3] ينظر البابي الحلبي، **حاشية الصبّان على شرح الأشموني**، ت عبد الرؤوف سعيد، دار المكتبة العلمية، القاهرة، 128/2-129.

[4] ابن يعيش، **شرح المفصّل لزمخشري**، 98/1.

وربّما كانت الكنية مفيدة للمدح أو الذم باعتبار معناها، كأبي الجهل، أبي لهب وأبي الفضل، وأمّا اللقب فهو ما أشعر بمدح أو ذم. [1]

3-علم الشخص وعلم الجنس:

ينقسم إلى قسمين:

فعلم الشخص هو ما وضع لواحد من أفراد الجنس نحو: أحمد، ابراهيم، وفاطمة وبغداد والنيل. [2]

وعلم الجنس هو ما وُضع للجنس بأسره كقولهم للأسد أسامة وأبو الحصين وثعالة للثعلب، فأسامة على كل أسد، وأبو الحصين وثعالة على كل ثعلب وربّما لم يعرف للجنس غير العلم كابن آوى وابن عرس، وعلم الجنس شبيه بعلم الشخص من حيث الأحكام اللفظية فهو يصبح الابتداء به نحو (الأسامة أشجع من الضبع)، ويصبح مجيئ الحال منه نحو: هذا ثعالة مديرًا. [3]

أمّا دلالة المبتدأ المعرّف بالعلمية، فقد ذكرها البلاغيّون والنحاة بشكل مُجمل فذكر الخطيب القزويني أنّ تعريف المبتدأ « إن كان بالعلمية فإمّا لإحضاره وبغيبه في ذهن السامع ابتداء باسم وإمّا لتعظيمه» [4] ويتضح ذلك من خلال قول الشافعي:

---

[1] ينظر فاضل صالح السامرّائي، **معاني النحو**، 78/1.

[2] ينظر مصدر نفسه، 84/1.

[3] ينظر ابن يعيش، **شرح المفصل الزمخشري**، 106/1.

[4] الخطيب القزويني، **الإيضاح في علوم البلاغة**، 114/1-115.

وَاللهِ فِي كُلِّ تَحْرِيكَةٍ وَتَسْكِينَةٍ أَبَدًا الشَاهِدُ [1]

الشاعر في هذا المقام يُعظِّم لفظ الجلالة (الله)، وأنّه عالم بكل صغيرة وكبيرة.

كما ورد أيضا تعظيم لفظ الجلالة **(الله)** في قول الشافعي:

وَدَعْ التَّخَشُّنِ فِي الثِّيَابِ تَوَاضُعًا فَاللهُ يَعْلَمُ مَا تَسْتُرُ وَتَكْتُمُ. [2]

4) دلالة المبتدأ المعرف (بال):

يرى البلاغيون أن المسند إليه يأتي معرّفا باللام للإفادة معنى من المعاني التي تفيدها اللام. [3]

أما بالنسبة للنحاة فقد رأوا بأن (أل) الداخلة على الأسماء المعرفة ضربان:

عهدية وجنسية[4] ولكل واحد منها ثلاثة أقسام: ف(ال) العهدية هي الداخلة على واحد مخصوص من أفراد الجنس بعينه، بحيث يعرفه السامع، ذلك أن العهد بمعنى المعرفة تقول «عهدي بموضع كذا أي معرفتي به»[5] وهي على ثلاثة أقسام أولها العهد الذكري: ويراد به أن يكون مصحوبها قد عرف لتقدم ذكره في اللفظ[6]

---

[1] ديوان الشافعي، ص101.

[2] نفسه، ص237.

[3] ينظر أحمد الهاشمي، **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**، ص 102.

[4] ينظر بن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، 610/1.

[5] ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (عهد)، 411/3.

[6] ينظر فاضل صالح السامرّائي، **معاني النحو**، 107/1.

في نحو قول الشافعي:

سِهَامُ اللَّيلِ لاَ تُخطِي وَلَكِنْ لَهَا أَمَدٌ وَلِلأَمَدِ إنْقِضَاءُ [1]

اكتسبت الكلمة (الأمد) تحديدا وحصرا لأنها صارت معهودة أي معلومة المراد والدلالة بسبب ذكر لفظها في الكلام السابق ذكر أدى تعيين الغرض وتحديده بعد ذلك.

وقوله أيضا:

أَقَلِلْ عِتَابًا فَمَا فِيهِ مَنْ يُعَاتِب حِينَ يَحِقُّ العِتَابُ [2]

اكتسبت كلمة (**العتابُ**) تحديدا وحصرا لأنّها صارت معلومة الدلالة بسبب ذكر لفظها من قبل وأيضا قول الشافعي:

فَدَعْ مَا هَوَيتَ فَإِنَّ الهَوَى يَقُودُ النُّفُوسُ إِلَى مَا يُعَابُ. [3]

فلفظة (**الهوى**) اكتسبت تحديدا أو حصرا لأنّها صارت معلومة الدلالة بسبب ذكر لفظها من قبل. وأيضا قول الشاعر:

قُلْ بِمَا شِئْت فِي مَسَبَّةِ عَرْضِي فَسُكُوتِي عَنِ اللَّئِيمِ جَوَابُ

مَا أَنَا عَادِمُ الجَوَابِ وَلَكِنْ مَا مِن الأُسُدِ أَنْ تُجِيبَ الكِلاَبُ. [4]

نلاحظ بأنّ كلمة (**الجوابُ**) اكتسبت تحديدا وحصرا لأنّها صارت معلومة الدلالة

---

[1] ديوان الشافعي، ص 41.

[2] نفسه، ص 50.

[3] نفسه، ص 51.

[4] نفسه، ص 72.

وقوله أيضا:

فَيَا عَجَبًا كَيفَ يَعْصِي الإِلَهَ أَمْ كَيَف يَجْحَدُهُ الجَاحِدُ. [1]

نلاحظ في هذا البيت أن لفظة **(الجاحدُ)** اكتسبت تحديدا وحصرا لأنّها صارت معلومة الدلالة.

وقوله أيضا:

فَثَوبُكَ شَمسٌ تَحتَ أَنْوارِهِ الدُّجَى وَثَوبِي لَيلٌ تَحتَ ظُلمَتِهِ الشَّمسُ. [2]

اكتسبت لفظة **(الشمس)** تحديدا و حصرا لأنها صارت معلومة الدلالة وقوله أيضا:

رُكُوبُكَ النّعشُ يُنسِيكَ الرُّكُوبَ عَلَى مَا كُنتَ تَركَبُ مِنْ نَعْلٍ وَمِنْ فَرَسٍ.[3]

نلاحظ في هذا المقام أن لفظة **(الركوب)** إكتسبت تحديدا وحصرا لأنها صارت معلومة الدلالة.

ثانيهما العهد الذهني: يقصد به أن يكون مصحوبا معرّف لتقدم علم المخاطب به وإن لم يكن قد تقدم ذكره مثل الأول. [4]

نحو قول الشافعي:

---

[1] ديوان الشافعي، ص 101.

[2] نفسه، ص 160.

[3] نفسه، ص164.

[4] ينظر فاضل صالح السامرّائي، **معاني النحو**، 108/1.

فَالنّارُ بِالمَاءِ الذِّي هُوَ ضِدُّهَا تُعطِي النِّضَاجُ وَطَبْعُهَا الإِحْرَاقُ. [1]

فدلالة لفظة **النار** معلومة عند النّاس وحتى إن لم يجر ذكرها.

ثالثهما العهد حضوري: هو الذي يكون مصحوبها معينا محددا لكونه حاضرا شاهد أو محسوسا حسيا يجعله وكأنه حاضر. [2]

ونلتمس ذلك في قوله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمۡ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ سورة المائدة /3.

في هذه الآية إشارة إلى يوم حاضر عند المسلمين وهو يوم عرفة على الصحيح وقد نزلت الآية عشية هذا اليوم.

أمّا (ال)الجنسية:

هي التي تدخل على الجنس، ولا يراد بها واحد معيّن من أفراد الجنس كما ذكرنا بخلاف (ال) الجنسية فإذا قلت **(الغزال أسرع من الذئب)** فأنت لا تريد واحد بعينه من أفراد الجنس بل كأنّك تقول: هذا الجنس من الحيوان مفترسٌ قال هذه تعرف الجنس بأسره وليست تعرف واحد بعينه من أفراد الجنس. [3]

---

[1] ديوان الشافعي، ص 197.

[2] ينظر فاضل صالح السامرّائي، **معاني النحو**، 109/1.

[3] ينظر فاضل صالح السامرّائي، **معاني النحو**، 124/1.

ولها ثلاثة أقسام:

الأول: أن تدل على استغراق جميع أفراد الجنس وتعرف بصحة حلول (كل) محلها حقيقة.[1]

ويتضح ذلك في قول الشافعي:

إِنَّ الكِلاَبَ لِتَهْدَا فِي مَوَاطِنِهَا وَالخَلقُ لَيسَ بِهَادٍ شَرُّهُمْ أَبَدًا. [2]

التقدير: كل الكلاب بدون استثناء.

وقوله أيضا:

فَإِنَّ الرَّسُولَ الذِي يَأتِي بِلاَ عُدَّةٍ مِثلَ السَّحَابِ الذِي يَأتِي بِلاَ مَطَرُ. [3]

التقدير: كل رسول بلا إستثناء.

و قوله أيضا:

إِنَّ الزِنَاَ دِينٌ فَإِنْ أَقرَضْتُهُ ** كَانَ الوَفَا مِنْ أَهْلِ بَيتِكَ فَاعلَمُ**[4]

التقدير إنّ كل الزنا دينٌ.

وقول الشاعر:

---

[1] ينظر ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، 614/1.

[2] ديوان الشافعي، ص 98.

[3] نفسه، ص 149.

[4] نفسه، ص 250.

إنّ الطَّبِيبَ بِطِبِّهِ بِدَوَائِهِ لاَ يَسْتَطِيعَ دَفْعُ مَكْرُوهٍ أَتَى.[1]

التقدير إنّ طبيب بلا استثناء.

الثاني: أن تدلّ على استغراق جميع خصائص الأفراد تجوز للمبالغة في المدح أو الذم و تسمى (ال) الكمالية و يمكن أن تحلّ (كل) محلها توسّعا على سبيل المجاز. [3]

نحو قول الشافعي:

إِنَّ المُلُوكَ بَلاَءٌ حَيثَمَا حَلُّوا فَلَا يُمكِن لَكَ فِي أَبوَابِهِم ظِلُّ [2]

أي أنّ كل الملوك فهم بلاءٌ في أي مكان و إجتنابهم فيه خير.

و قوله أيضا:

فَإِنَّ الجَهلَ وَاضِعُ كُلُّ عَالٍ وَإِنَّ العِلمَ رَافِعُ كُلُّ خَامِلٍ. [3]

التقدير كل إنسان اتصف بالجهل مهما كانت درجته فهو بالمنزلة السفلى و كل إنسان اتّصف بالعلم مهما كانت درجته و خموله فهو في الدرجة العليا.

وأيضا قوله:

إِنَّ النِّسَاءَ شَيَاطِينٌ خُلِقْنَ لَنَا نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شَرِّ الشَّيَاطِينِ.

فقالت :

إِنَّ النِّسَاءَ رَيَاحِينٌ خُلِقنَ لَكُمْ وَكُلُّكُم يَشْتَهِي شَمَّ الرَّيَاحِينِ[1]

---

[1] ديوان الشافعي، ص 293.

[2] نفسه، ص 221.

[3] نفسه، ص 231.

التقدير في البيت الأول كل النساء شياطين.

التقدير في البيت الثاني كل النساء رياحين.

الثالث: أن تدل على تعريف الحقيقة أو ماهية الشيء وعلامتها ولا تخلفها (كل) حقيقة كما في النوع الأول، ولا مجازا كما في النوع الثاني[2] نلتمس ذلك في قول الشافعي:

كُلُّ العَدَوَاتِ قَد تُرجَى إِمَاتَتُهَا إِلاّ عَدَاوَةُ مَن عَدَاكَ عَنْ حَسَدٍ[3]

وقوله أيضا:

وَكُلُّ إمرِئٍ لاَقٍ عَنِ المَوتِ سَكرةٌ لَهَا سَاعَةٌ فِيهَا يُذَلُّ وَيخْضَعُ[4]

وقوله أيضا:

كُلُّ العُلُومِ سِوَى القُرآنِ مَشغَلَةٌ إِلاَّ الحَدِيثِ وَإِلاَّ الفِقْهُ فِي الدِّينِ[5]

5) دلالة المبتدأ المعرّف بالإضافة:

الإضافة نسبة اسم إلى آخر وإيصاله إليه من غير فصل للإفادة الأوّل بالثاني أو تخصيصه به أو تحقيقه، ويسمّى الاسم الأوّل (مضاف)، والثاني (المضاف إليه). [6] وتنقسم الإضافة إلى قسمين: محضة وغير محضة، فالإضافة المحضة تسمّى الإضافة المعنوية كذلك، ويراد بها إضافة الأسماء أو الأوصاف غير العاملة عمل فعلها

---

[1] ديوان الشافعي، ص272.

[2] ينظر فاضل صالح السامرّائي، **معاني النحو**، 109/1.

[3] ديوان الشافعي، ص112.

[4] نفسه، ص182.

[5] نفسه، ص277.

[6] ينظر ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، 118/2.

كالمصدر، اسم الفاعل الدال على المضي إلى أسماء غيرها، لغرض تعريف الإسم المضاف إذا كان مضاف إليه معرفة أو تخصيصه إذا كان المضاف إليه نكرة، ومن هنا جاءت تسميته بالمحضة لأنّها خالصة من نيّة الانفصال، وبالمعنوية لدلالتها على أمر معنوي هو التعريف أو التخصيص.

أمّا الإضافة غير المحضة (تدعى الإضافة اللفظية)، فهي إضافة الأوصاف العاملة عمل فعلها من اسم الفاعل والصفة المشبهة، واسم المفعول وإلى معمولاتها لقصد تخفيف اللفظ بحذف التنوين قبيح نحو: أُعجبت بالقارئ الحسن الصوت؟ الحسن خالية من الضمير الذي يعود إلى الموصوف القارئ وهو قبيح، ومن هذا الجانب جاءت تسمية هذه الإضافة ب(غير المحضة) لأنّها تقدير الانفصال وباللفظية لدلالتها على أمر لفظي هو التخفيف. [1]

ورأى أكثر النّحاة أنّ الإضافة المحضة تكون بمعنى (اللام)، ومنهم من يرى أنّها قد تكون بمعنى (من) أو في كذلك، أمّا الإضافة غير المحضة فلا تكون بمعنى حروف الجرّ من الأسماء ما يلزم الإضافة، لا ينفيك عنها أصلا لكونها ناقصة الدلالة بنفسها فيجب ضمُّها إلى غيرها للاكتمال دلالتها. [2]

---

[1] ينظر سيبويه، **الكتاب**، 5/2.

[2] ينظر المبرّد، **المقتضب**، 134/4.

يعرّف المسند إليه بالإضافة للأغراض بلاغية متعددة. [1]

1) أن تغني عن تفصيل متعذر نحو قول الشاعر:

أَفضَلُ النَّاسِ مَا بَينَ الوَرَى رَجَلٌ تَقْضِي عَلَى يَدِهِ لِلنَّاسِ حَاجَاتُ. [2]

وأيضا قول الشافعي:

خَفِيفُ الظَّهرِ لَيسَ لَهُ عِيَالٌ حُلِيٌّ مِنْ حُرِّمَت وَمَنْ دُهِيتُ. [3]

وأيضا قوله:

قَالُوا سَكَّتَ وَقَدْ خُوصِمْتُ قُلتُ لَهُم إنَّ الجَوَابَ لِبَابِ الشَرِ مِفْتَاحُ. [4]

كما جاءت إضافة لفظة (مكروه) إلى (العواقب) لدلالة على **الإستهزاء والتهكّم** في قول الشافعي:

عَوَاقِبُ مَكرُوهِ الأُمُورِ خَيَارُ وَأيَّامُ شَرٍّ لاَ تَدُومُ قِصَارُ.[5]

دلّت إضافة لفظة (مواعد) غلى الضمير (هم) **إستهزاء وتهكّما** الذين يعطون مواعيد لكنّهم لا يبقون عليها في قول الشافعي:

---

[1] ينظر عبد الفتاح لاشين، **التراكيب النحوية من وجهة بلاغية عند الجرجاني**، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1988م، ص 125.

[2] ديوان الشافعي، ص77.

[3] ديوان الشافعي، ص79.

[4] نفسه، ص91.

[5] نفسه، ص37.

مَوَاعِيدُهُمُ مَوَاعِدٌ كَاذِبَاتٌ * إِذَا حَصَّلتْهَا كَانتْ سَرَابَا**[1]

كما دلّت الإضافة في لفظة (قومٍ) إلى (أئمة) دلالة على **التعظيم** في قول الشافعي:

أَئِمَةُ قَومٍ يَهتَدِي بِهُدَاهُمُ لَحَى اللهُ مِنْ إِيَّاهُم يَنْتَقِصُ. [2]

كما دلّت إضافة لفظة (آمال) إلى ضمير الغائب (الهاء) دلالة على **الحسرة** في قول الشافعي:

آمَالُهُ فَوقَ ظَهْرِ النَّجمِ سَابِحَةٌ وَالمَوتُ مُنتَظِرٌ مِنهُ عَلَى الرَصِّ.[3]

كما دلّت إضافة لفظ الجلالة (الله) غلى لفظ (قدر) لدلالة على **التعظيم** في قول الشافعي:

قَدْرُ وَاقِعٌ يَقضِي وُرُودُهُ قَدْ مَضَى فِيهِ عِلْمُهُ وَانْقَضَى مَا يُرِيدُهُ.[4]

دلّت إضافة لفظة (صديق) إلى كاف الخطاب العائدة على ضمير المخاطب (أنت) **تحريض على الإكرام** في قول الشافعي:

صَدِيقُكَ مَنْ يُعَادِي مَنْ تُعَادِي بِطُولِ الدَّهرِ مَا سَجَعَ الحَمَامُ. [5]

---

[1] ديوان الشافعي، ص46.

[2] نفسه، ص65.

[3] نفسه، ص88.

[4] نفسه، ص105.

[5] نفسه، ص243.

وجاءت إضافة لفظة (جنون) إلى كاف الخطاب العائدة على الضمير المخاطب (أنت) لدلالة على **التهكّم** في قول الشافعي:

جُنُونُكَ مَجْنُونُ لَسْتَ بِواحِدٍ طَبِيبًا يُدَاوِي مِنْ جُنُونٍ جُنُونُ[1]

كما دلّت إضافة لفظة (الخير) إلى كلمة (**عمدة**) **تحريضا** على ما أوصانا به خير البريّة (إتّقاء الشبهات، الزهد، ترك ما لا يعنيك، والعمل بنيّة) في قول الشاعر:

عُمدَةُ الخَيرِ عِندَنَا كَلِمَاتٌ أَربَعٌ قَالَهُنَّ خَيرُ البَرِيَّةُ

إِتَّقِ الشُّبُهَاتِ وَازْهَدْ وَدَعْ مَا * لَيْسَ يَعْنِيكَ وَأَعْمَلَنَ بِنِيَّةِ.**[2]

وجاءت إضافة لفظة (**الدين**) إلى كاف الخطاب العائدة على ضمير المخاطب (**أنت**) تحريضا على المحافظة على الدين والعرض يقول الشافعي:

إِذَا رُمْتَ أَنْ تَحيَا سَلِيمًا مِنَ الرَّدَى وَدِينُكَ مَوفُورٌ وَعَرضُكَ صَيِّنٌ.[3]

كما دلّت إضافة لفظة (**القوم**) إلى (**صغير**) لدلالة على **التعظيم** في قول الشافعي:

إِنَّ صَغِيرَ القَومِ إِنْ كَانَ عَالِمًا كَبِيرٌ إِذَا رُدّت إِلَيهِ المَحَافِلُ[4]

---

[1] ديوان الشافعي، ص289.

[2] نفسه، ص299.

[3] نفسه، ص299.

[4] نفسه، ص299.

ثانيا/ دلالة المبتدأ النكرة:

أقرّ النّحاة أنّ حق المبتدأ أن يكون معرفة وهذا ما جاء في كتاب " سيبويه" "الكتاب" حيث قال: « وأعلم أنّه إذا وقع في الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به كان المعرفة، لأنّه حدّ الكلام، لأنّها شيء واحدٌ، وليس بمنزلة قولك: ضرب رجلٌ زيدًا لأنّهما شيئان مختلفان، وهما بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت عبد الله منطلقٌ نبتدئ بالأعرف ثمّ تُذكر الخبر... » [1] وعلى هذا يقول ابن السّراج « الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة في الخبر أن يكون نكرة» [2]، وذلك للأنّ المبتدأ محكوم عليه ومُخبر عنه، فلا يتمكن من الحكم على شيء والإخبار عنه إلاّ إذا كان معلوما للسامع فالمعروف هو المبدوء به، ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة... وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام. [3]

وجاء في شرح المفصّل للابن يعيش «المبتدأ على نوعين: معرفة: وهو القياس ونكرة إمّا موصوفة ».

---

[1] سيبويه، **الكتاب**، 48/1.

[2] ابن سرّاج، **الأصول في النحو**، 73/1.

[3] ينظر بن يعيش، **شرح المفصل لزمخشري**، 87/1.

وأمّا غير الموصوفة كالتي في قولهم " أرجلٌ في الدار أم امرأة" وقد ابتدأ وبالنكرة في مواضع مخصوصة لحصول الفائدة، وتلك المواضع: النكرة الموصوفة إذا اعتمدت على استفهام أو نفي، وإذا كان الخبر عن النكرة ظرفا أو جارًا أو مجرورًا وتقدّم عليها.[1]

أمّا النكرة فهي دلالة على الشيء لا بعينه [2] كما لاحظنا في المعرفة، وقد اتفق النّحاة على أنّ النكرة إذا أطلقت في الكلام فإنّها لدلالة على أمرين: الوحدة والجنسية، كما ورد عند سيبويه يقول: الرجل أناني رجلٌ يراد واحد في العدد لا اثنين، فيقال «ما أتاك رجلٌ أي أتاك من رجل يريد واحد في العدد لا اثنين ويقال أناني اليوم رجلٌ أي في قوته ونفادة فتقول: ما أتاك رجلٌ، أي أتاك». [3]

ومن مظاهر تنكير المبتدأ وخصائصه الدلالية في شعر الشافعي.[4]

وردت لفظة (عبدٌ) نكرة لدلالة على **التقليل** في قول الشافعي:

وَعَبدٌ قَد يَنَامُ عَلَى حَرِيرٍ وَذُو نَسَبٍ مَفَارِشُهُ التُرَابُ[5]

وكذلك دلّ تنكير لفظة (غنيٌّ) على **التعظيم** في قول الشافعي:

---

[1] ينظر مصدر نفسه، 224/1-225.

[2] ينظر سيبويه، **الكتاب**، 55/1.

[3] ينظر مصدر نفسه، 56/1.

[4] سعد مصلوح، **الأسلوب دراسة لغوية إحصائية**، ص149.

[5] ديوان الشافعي، ص299.

غَنِيٌّ بِلاَ مَالٍ عَنِ النَّاسِ كُلُّهُمْ وَلَيْسَ الغِنَى إِلاَّ عَنِ الشَّيْءِ لاَ بِهِ[1]

كما وردت لفظة (نجومٌ) نكرة للدلالة على **التفخيم** يقول الشافعي:

فِي السَّمَاءِ نُجُومٌ لاَ عِدَادَ لَهَا لَيْسَ يَكْشِفُ إِلاَّ الشَّمْسُ وَالقَمَرُ[2]

كما دلّ تنكير لفظة (**أحدٌ**) على **التعميم** في قول الشافعي:

وَمَا أَحَدٌ مِنْ أَلْسُنِ النَّاسَ سَالِمًا وَلَوْ أَنَّهُ ذَاكَ النَّبِيُّ المُطَهَّرُ

فَإِنْ كَانَ سِكِّيْتاً يَقُولُونَ أَبْكَمُ وَإِنْ كَانَ مَنْطِقْياً يَقُولُونَ أَهْدَرُ[3]

وردت لفظة (**إبليس**) نكرة لدلالة على **التحقير** في قول الشافعي:

إِبْلِيْسُ وَالدُنْيَا وَنَفْسِي وَالهَوَى أَنِّي يَفِرُّ مِنَ الهَوَى نَحرِيْرُ [4]

وقوله أيضا:

سَلاَمٌ عَلَى الدُّنْيَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بِهَا صَدِيقٌ صَدُوقُ صَادِقُ الوَعدِ مُنصِفَا. [5]

---

[1] ديوان الشافعي، ص51.

[2] نفسه، ص134.

[3] نفسه، ص138.

[4] نفسه، ص140.

[5] نفسه، ص191.

فهنا وردت لفظة (**سلامٌ**) نكرة، الشافعي في هذا المقام بالغ في العظمة وقد صاغ الإبتداء بهذه النكرة لما فيها من معنى الدعاء، ودلّ تنكير لفظة (أبدالٌ) على إرادة النوعية في قول الشافعي:

فَفِي النَّاسِ أَبدَالٌ وَفِي التَّرْكِ رَاحَةٌ وَفِي القَلبِ لِلحَبِيبُ وَلَوجَفَا.[1]

ووردت لفظة (**سَخِيٌّ**) نكرة للدلالة على **التحقير** في قول الشافعي:

سَخِيٌّ إِذَا استَغنَيتَ عَنهُ بِمَالِهِ وَعِندَ نُزُولِ الحَادِثَاتِ دَخِيلُ. [2]

<u>دلالة الخبر المعرفة:</u>

رأى النّحاة أنّ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، والأصل في الخبر أن يكون نكرة غير أنهما قد يأتيان معرفتين، وهو ما يوضّحه الزمخشري في المفصّل «قد يقع المبتدأ أو الخبر معرفتين معًا كقولك:... محمد نبينا لا يجوز تقديم الخبر هنا بل أيّهما قدّمت فهو المبتدأ والآخر هو الخبر»[3]، ومن أشهر دلالات تعريف الخبر ما ورد في شعر الشافعي. [4]

ورد خبر المبتدأ ضمير الغائب (هي) للإفادة **التقليل** في قول الشافعي:

---

[1] ديوان الشافعي، ص191.

[2] نفسه، ص223.

[3] الزمخشري، **المفصّل في علم العربية**، ص 51.

[4] ينظر سعد مصلوح، **الأسلوب دراسة لغوية إحصائية**، ص 151.

هِيَ الدُّنيَا فَلاَ يُغضِبكَ مِنهَا وَلاَ مِنْ أَهلِهَا سِفَهٌ يُعَاب. [1]

كما ورد الخبر معرفة للدلالة على **اختصاصه بالمبتدأ وقصره عليه** في قوله:

فَلاَ تَخشَ إِلاَّ اللهُ جَلَّ جَلَالُهُ هُوَ الوَاحِدُ المَنَّانُ، اللهُ أكبرُ [2]

كما دلّ تعريف الخبر **(السوءُ)** على **التحذير** في قول الشافعي:

هِي السُّوءُ كُلُّ السُّوءِ فَأحذَر سِمَاتُهَا فَأَوّلُهَا خزيٌ وآخرها قدمُ. [3]

وورد الخبر معرفة **(الشاهدُ)** لدلالة على **التعظيم** في قول الشافعي:

واللهُ فِي كُلِّ تَحرِيكَةٍ وتَسكِينَةٍ أبدًا الشَاهدُ[4]

كما دلّ تعريف الخبر **(الشيعيُّ)** على **المبالغة** في قول الشافعي:

أنَا الشِيعيُّ فِي دِينِي وَأَهلِي بِمَكةِ ثُمَّ دَارِي عَسقليّةُ. [5]

ثانيا/ دلالة الخبر المفرد والجملة:

قسّم النّحاة خبر المبتدأ على نوعين الخبر المفرد والخبر جملة، أمّا الخبر المفرد يقصد به الكلمة الواقعة خبر للمبتدأ والخبر المفرد يقابل الجملة وشبه جملة، ولا يراد بالمفرد ما يقابل المثنى والجمع، أمّا الخبر الجملة المبتدأ أو الخبر إلى جملة كبرى

---

[1] ديوان الشافعي، ص72.

[2] نفسه، ص82.

[3] نفسه، ص 87.

[4] نفسه، ص101.

[5] نفسه، ص301.

وصغرى[1] وورد في كتاب شرح المفصّل للابن يعيش « خبرا المبتدأ على ضربين مفرد وجملة، فإذا كان مفردًا كان هو المبتدأ في المعنى». [2]

1) **الخبر المفرد:** الخبر المفرد يكون على ضربين محتملا للضمير وخاليا منه، فالذي يحتمل الضمير ما كان مشتقا من الفعل نحو اسم المفعول، الصفة المشبهة باسم الفاعل، وما كان نحو ذلك من الصفات... أمّا القسم الثاني فهو لا يحمل الضمير من الإخبار وذلك إن كان الخبر اسماً محضاً غير مشتق من الفعل. [3]

وورد الخبر محتملا للضمير الغائب **(هم)** لدلالة على **التعظيم** [4] في قول الشافعي:

هم شفعائي يوم حشري وموقفي إذا ما بدْت للناظرين خطوبُ[5]

كما ورد الخبر غير محتمل لضمير متضمنًا لمجموعة من الدلالات[6] في شعر الشافعي.

الشافعي.

قوله:

النّاسُ داءٌ دَوَاءَ النَّاسِ قُربُهُم وَفِي اعتِزالِهم قَطعُ المَوَدَات. [7]

---

[1] ينظر بن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب العاريب**، 480/2.

[2] ابن يعيش، **شرح المفصّل لزمخشري**، 87/1.

[3] ينظر مصدر نفسه، 87/1-88.

[4] ينظر سعد مصلوح، **الأسلوب دراسة لغوية إحصائية**، ص 122.

[5] ديوان الشافعي، ص23.

[6] ينظر سعد مصلوح، **الأسلوب دراسة لغوية إحصائية**، ص 123-124.

[7] ديوان الشافعي، ص81.

نلاحظ في هذا المقام ورد الخبر غير محتمل لضمير **(داءٌ)** لدلالة على **التعزيز** و**التفخيم**.

كما ورد الخبر غير محتمل لضمير **(داءٌ)** لدلالة على **التفخيم** قول الشافعي:

عَدَاوَةُ الشُعرَاءِ دَاءٌ مُعضِلٌ وَلَقَد يَهُونُ عَلَى الكَرِيمِ عِلاجهُ. [1]

ورد الخبر غير محتمل لضمير **(فضلُ)** لدلالة على **التهويل والتفخيم** في قول الشافعي:

الهَمُ فَضلٌ والقَضاءُ غَالبٌ وكَائنٌ مَا خُطّ فِي اللوحِ. [2]

ورد خبر المبتدأ المنسوخ (بأنّ) غير محتمل لضمير (نورٌ) لدلالة على **التفخيم** و**التعظيم** في قول الشافعي:

أَخبَرَنِي بِأنّ العِلمَ نُورٌ ونُورُ اللهِ لاَ يُهدَى لعَاصِي[3]

2) الخبر الجملة:

أمّا الخبر الجملة فيُراد به الجملة التي تكون خبر للمبتدأ، وتقع موقع المفرد ونعرب إعرابه وعلى ذلك فإنّ الخبر المفرد هو الأصل، والجملة فرع عليه، للأنّ البسيط أصل المركّب وكما أنّ الفعل هو المسند مفرد كذلك خبر المبتدأ المفرد.[4]

---

[1] ديوان الشافعي، ص89.

[2] ديوان الشافعي، ص94.

[3] ديوان الشافعي، 128.

[4] ينظر ابن يعيش، **شرح المفصّل للزمخشري**، 1/87-88.

أمّا عن دلالة الخبر الجملة فقد ورد في الإيضاح " وأمّا كونه يعني خبر المبتدأ جملة فإمّا للإرادة تقوي الحكم بنفس التركيب... وإمّا لكونه سببًا" [1]

وهذا ما يتضح في قول الشافعي:

فَالجِدُّ يُدنِي كُلَّ أمرٍ شَاسعٍ والجَدُّ يَفتَحُ كلَّ بابٍ مغلقٍ[2]

ورد الخبر **(يحظى)** في هذا المقام جملة فعلية للإرادة تقوية حكم المبتدأ **(المرءُ)**، في قول الشاعر:

المَرءُ يَحظَى ثُمَّ يَعلُو ذِكرهُ حَتَّى يُزينَ بِالذِي لَم يَفعلْ[3]

كما ورد الخبر **(ينهى)** جملة فعلية لكونه سببا لوجود المبتدأ **(العلم)**في قول الشافعي:

العِلمُ يَنهَى أَهلُهُ أَن يَمنعوهُ أهلهُ. [4]

وورد الخبر **(خلّطونا)** جملة فعلية لكونه سببا لوجود المبتدأ في قول الشاعر:

هُمْ خلَّطونَا بِالنُّفوسِ وأُلجئُوا إلَى حُجُراتٍ أَدفأَت وَأظلّتْ.[5]

كما ورد الخبر في هذا المقام جملة فعلية لكونه سببًا لوجود المبتدأ في قول الشاعر:

وَالبيتُ إنْ ضَاقَ عَن ثَمَانِية فَمَوضِعُ الوُدِّ مَوضِعُ التّاسعْ.[6]

---

[1] الخطيب القزويني، **الايضاح في علوم البلاغة**، 1/185-186.

[2] ديوان الشافعي، ص205.

[3] نفسه، ص288.

[4] ديوان الشافعي، ص24.

[5] نفسه، ص 84.

[6] نفسه، ص 183.

وورد خبر المبتدأ المنسوخ (بإنّ) جملة فعلية في هذا المقام للإرادة تقوية الحكم في قول الشافعي:

إِنَّ الخُطوبَ تَنوبُ وَإِنِّي مُقيمٌ مَا أَقامَ عَسيبُ. [1]

كما ورد خبر المبتدأ المنسوخ (بإنّ) جملة فعلية في هذا المقام **لإرادة تقوية الحكم** في قول الشافعي:

إِنَّ اللهَ يَغفِرُ مَا مَضَى وَيأذَنَ فِي تَوبَتِنَا فَنتُوبُ. [2]

ثالثا/ دلالة الخبر شبه الجملة:

قسّم النحاة خبر المبتدأ إلى ثلاثة أنواع الخبر المفرد والجملة وشبه جملة الذي يكون إمّا جارًا أو مجرورًا وإمّا ظرفًا زمانيا أو مكانيا، فقد تباين أراءهم فيه فذهب ابن السّراج «إلى أنّ كلا من الظرف والمجرور قسم قائم بذاته وليس من قبيل الخبر المفرد ولا الجملة ولا يتعلّق بأيّ شيء». [3]

ويرى طائفة من النحاة أنّ الظرف والمجرور من قبيل الجملة، ويتعلقان بمحذوف وجوباً تقديره (كان) أستقر دليلهم في ذلك أنّ المحذوف يعمل النصيب في لفظ الظرف ومحل الجار والمجرور، وأنّ الأصل في العمل والمشهور من مذاهب النحاة انّهما من

---

[1] ديوان الشافعي، ص 29.

[2] نفسه، ص 24.

[3] بن سرّاج، **الأصول في النحو**، 51/1.

قبيل الخبر المفرد ويقدران كائن أو مستقر وحجتهم أنّ المحذوف هو الخبر في الواقع وأنّ الأصل في الخبر الإفراد. [1]

وورد الخبر شبه جملة في شعر الشافعي متضمنا للعديد من الخصائص والدلالات. [2]

قوله:

فاللهِ دُرُّ العَارِفِ النَّدبِ إنَّهُ تَفِيضُ لِفَرطِ الوَجدِ أجْفَانُهُ لَهَا. [3]

نلاحظ في هذا المقام وردا الخبر شبه جملة (جار ومجرور) مقدما لتعجيل عظمة لفظ الجلالة.

كما تقدم الخبر جار والمجرور جوازا على المبتدأ للدلالة على **الإهتمام به** في قول الشافعي:

فَللسيفِ أغوالٌ وللرّمحِ رنّةٍ وَللخيلِ مِن بَعدِ الصَّهيلِ نَجيبُ. [4]

كما ورد الخبر جار ومجرور، وجاره باء الذي يحمل معنى **الاستعانة** في قول الشاعر:

النَّاسُ بالنّاسِ مَادَام الحَياةُ بِهِمْ والسَّعدُ لاَشكَ تَارَاتٌ وهِبَاتُ. [5]

وورد الخبر في الجملة الإسمية جار ومجرور قد تقدّم جوازا على المبتدأ وحقّه التأخير وإنّما قدّم **للإفادة تخصيصه** في قول الشاعر :

---

[1] ينظر محمد محيّ الدين عبد الحميد، **شرح بن عقيل**، 211/1.

[2] ينظر مختار عطية، **التقديم والتأخير ومباحث التركيب بين البلاغة والأسلوبية**، الاسكندرية،ص18-19.

[3] ديوان الشافعي، ص 263.

[4] ديوان الشافعي، ص 88.

[5] نفسه، ص 202.

فَفيهِ جَلاءٌ لِلقلوبِ مِنَ العَمَى وَعونٌ عَلَى الدِّينِ الذِي أمرهُ حَتمُ.[1]

دلالة الخبر شبه الجملة جاره (على):

لفظ حرف الجر **(على)** من العلو، لن يستعمل للدلالة على الاستعلاء كثيرا سواء أكان نحو هذا الاستعلاء حقيقيا أم مجازيا[2]

والاستعلاء هي الدلالة الأصلية التي تفيدها **(على)**، ولكن لا تقتصر على هذه الدلالة بل تؤدي معاني أخرى، لكنّها كثيرا عن هذا المعنى قال سيبويه « أمّا (على) فاستعلاء الشيء تقول هذا على ظهر الجبل، وهي على رأسه... وتقول عليه مال، وهذا كالمثل كما يثبت على المكان، كذلك يثبت هذا عليه، فقد يتسع هذا في الكلام ويجيء كالمثل» [3]

ومن هذا إنّ (على) تدل على معانٍ أخرى تتفرع عن معنى الاستعلاء[4]

أشهر هذه الدلالات[5] ما ورد في شعر الشافعي قوله:

عَليَّ ثِيابٌ لَو يُباعُ جَميعُهَا بِفلسٍ لكانَ الفِلسُ مِنهُنَّ أَكثَرُ[6]

---

[1] نفسه، ص 248.

[2] ينظر سليمان ياقوت، **النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم**، جامعة الكويت، 1417هـ-1996م، ص 913.

[3] سيبويه، **الكتاب**، 4/230-231.

[4] ينظر سليمان ياقوت، **النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم**، ص 913.

[5] ينظر مرجع نفسه، ص 914.

[6] ديوان الشافعي، ص 129.

دلالة **(عليَّ)** في هذا المقام دلالة على الاستعلاء المجازي **(المعنوي)**، بحكم إنّ الشافعي يتحدث على أمر معنوي (عزّة النفس) لا أمر مادي(الثياب).

دلالة الخبر النكرة:

يجمع النّحاة على أنّ الأصل في الخبر أن يكون نكرة، للأنّ الغرض منه الاخبار لإفادة المخاطب معلومة ليست معروفة عنده، وتنزيله إيّاه منزلتك في العلم بذلك الخبر، فعند اجتماع معرفة ونكرة، يكون المعرّف مبتدأ أو المنكّر خبرًا، وهذا الأصل فيهما[1] ومن أشهر دلالات تنكير الخبر ما ورد في شعر الشافعي. [2]

وردت لفظة **(داءٌ)** نكرة للدلالة على **التصغير** في قول الشافعي:

النّاسُ داءٌ دَفينٌ لاَ دَواءَ لَهم والعَقلَ قَد حَارَ فِيهُم وَهُو مُنذَهِلُ[3]

كما دلّ تنكير لفظة **(شرف)** على **التعظيم** في قول الشاعر:

والصَّمتُ عَن جَاهلٍ أو أحمَقٍ شَرَفٌ وفِيهِ أيضًا لصَونِ العِرضِ إصلَاحُ.[4]

ووردت لفظة **(سبيلٌ)** نكرة للدلالة على **التهكّم** في قول الشافعي:

تَمنىَّ رِجالٌ أَن أَموتُ وإن أمُتْ فَتِلكَ سَبيلٌ لَستُ فِيها بِأوحَدِ[1]

---

[1] ينظر شكر محمود عبد الله، **دلالة الجملة الإسمية في القرآن الكريم**، عمان، الاردن، ط1، 2009م، ص171.

[2] ينظر الخطيب القزويني، **الإيضاح في علوم البلاغة**، 188/3.

[3] ديوان الشافعي، ص 71.

[4] نفسه، ص 91.

ودلّ تنكير لفظة **(متاجرٌ)** على **التعظيم** في قول الشافعي:

وَمَا الصَّمتُ إلاَّ فِي الرِّجَالِ مُتَاجِرٌ وتَاجِرهُ يَعلو عَلَى كُلِّ تَاجِرِ. [2]

وقوله أيضا:

العِلمُ مَغرِسُ كُلُّ فَخرٍ فَافتخِر وأَحذَر يَفُوتُكَ فَخْرُ ذَاكَ المَغرِسُ[3]

وردت لفظة **(مغرسُ)** نكرة للدلالة على **التفخيم والتعظيم** الأمر وارتفاع شأنه ووردت لفظة **(فاضلٌ)** نكرة لدلالة على **التعظيم و التفخيم** في قول الشافعي:

وأَشهَدُ رَبِّي أَنَّ عُثمانَ فَاضلٌ وَأنَّ عَليًّا فَضلُهُ مُتخَصِّصُ[4]

كما دلّ تنكير لفظة **(صيدٌ)** على **التعظيم** في قول الشافعي:

العِلمُ صَيدٌ والكِتَابةُ قيدهُ قَيِّد صُيودُكَ بالحِبالِ الواثقةِ.[5]

كما دلّ تنكير لفظة **(نوعٌ)** على **التصغير** في قول الشافعي:

---

[1] نفسه، ص 110.

[2] ديوان الشافعي، ص 146.

[3] ديوان الشافعي، ص162.

[4] نفسه، ص 167.

[5] نفسه، ص 196.

والكُحلُ نوعٌ من الأحجارِ تنظرُهُ فِي أرضهِ وهُو مَرميٌّ عَلى الطُرُقِ[1]

ودلّ تنكير لفظة (**صغيرٌ**) على **التقليل** في قول الشافعي:

إنَّ كَبيرَ القَومِ لاَ عِلمَ عِندهُ صَغيرٌ إذَا التفَّت عَليهِ الحَجَافلُ.[2]

[1] نفسه، ص 202.

[2] نفسه، ص 221.

الفصل الثاني

دلالة الجملة الاسميّة في ضوء عوارضها

يُعدّ أسلوب الحذف والذكر شكلاً من أشكال التّحولات الأسلوبية التي تطرأ على بناء الجملة، إذ من مقتضيات الدلالة أنّها تتطلب الدّقة والتثبّت في تراكيبها فلا تأتي بها مُطْنبة مملّة ولا توردها مُوجزة مخلّة، فهي تصطفي من هذين ما تّسق وأبان ولاح في الصّحة والإبلاغ من مكامن الأسرار ورفعة البيان.

أولا/ دلالة حذف المبتدأ:

عدّ سيبويه ظاهرة (الحذف) من العوارض التي تعتري بناء الجملة خلافًا للأصل وتُغيّر دلالتها[1] وما ذهب إليه النّحاة أنّ الأمر إذا دار بين الحذف وعدمه، كان الحمل على عدمه أولى، إذا الأصل عدم التغيير، فإنّ الحذف يُطلق على ما أصله الذكر ولم يُذكر للدلالة معيّنة[2] وعَرَّفَهُ النُّحَاةُ بمعنى «إسقاط كلمة للاجتزاء عنها للدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام». [3]

وابن جنّي يقول بهذا الصدد « وقد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس شيء من ذلك إلاّ عن دليل عليه، وإلاّ كان فيه ضرب من تكليف علم الغير ومعرفته». [4]

---

[1] ينظر سيبويه، **الكتاب**، 1/29-24.

[2] ينظر الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 3/104.

[3] المرجع نفسه، 3/106.

[4] ابن جنّي، **الخصائص**، 2/360.

وقد اشترط بذلك اللغويّون والنّحاة لصحة الحذف والدلالة الاصطلاحية التي يُؤد بها هذا العرض شرطًا أساسيًا، هو وجود دليل مقالي أو مقامي يدلّ على المحذوف سواء كان المحذوف جزءًا من الجملة أو الجملة كلّها.

كما اشترط البلاغيّون لصحته أن يكون الحذف في موطن من الكلام أرجح من الذكر فيه وأدعى للقيمة البلاغيّة للتعبير وقد أبدع عبد القاهر جرجاني في أسلوب الكلام فقال: «هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب الأمر شبيه بالسحر، فإنّك ترد به ترك الذكر أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة وتحرك أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتم ما تكون بيانًا إذا لَمْ تَبَنْ... ». [1]

ويحمل حذف المبتدأ أبعاد فنيّة ومعانٍ بلاغيّة أهمّها ما ورد في شعر الشافعي. [2]

حُذِفَ المبتدأ للدلالة على **تعجيل المسرّة** بالمسند في قول الشاعر:

مُقنعةٌ بغيوب الغيوم وضِعتْ عَلَيْها حُسامُ البصرِ. [3]

تقدير المبتدأ المحذوف: هي مقنعةٌ.

كما حُذِفَ المبتدأ للدلالة على **التفخيم** و**المبالغة** في قول الشاعر:

---

[1] الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص146.

[2] ينظر الخطيب القزويني، **الإيضاح في علوم البلاغة**، 112/14/1.

[3] ديوان الشافعي، ص157.

لِسانٌ كَشقشقَةِ الأَرحبِي يِّ كَالحُسَامِ اليَمانيِّ الذِّكر. [1]

تقدير المبتدأ المحذوف: هو لسانٌ.

دلالة ذكر الخبر:

يقرّر النّحاة أنّ خبر المبتدأ مُعقّد فائدة الكلام ومناط المعنى فهو « الجزء المُستفاد الذي يستقيده السامع، ويصير مع المبتدأ كلامًا تامًا والذي يدلّ على ذلك أنّه يقع التصديق والتكذيب» [2] لكون المبتدأ معروفًا وعلى ذلك فإنّ الخبر أحد عمادي الجملة الإسميّة فهو كالمبتدأ من جهة أنّ الأصل فيه الذكر، ولا يعوّل عن هذا الأصل إلاّ لقيام قرنية لفظيّة أو حالية تدعو إلى الحذف وشيوعه، فإن وُجدت هذه القرينة فإنّ ذكر الخبر على كونه أصلاً فيه، وإنّما يكون لدلالة على معانٍ حقيقيّة، وإشارات بلاغيّة دفينة ترجّح ذكره على إضماره، فيصبح الذكر وكأنّه طارئ على الإسناد عارض عليه. [3]

وأهمّ دلالات ذكر الخبر ما ورد في شعر الشافعي. [4]

ورد ذكر المسند (كذوبٌ) لدلالة على **المبالغة** و**التفخيم** في قول الشافعي:

---

[1] ديوان الشافعي، ص157.

[2] ابن يعيش، **شرح المفصّل لزمّخشري**، 227/1.

[3] ينظر: معين رفيق أحمد وصال، **دراسة أسلوبية في سورة مريم**، جامعة النّجاح الوطنيّة، كلية الدّراسات العليا، ماجستير، 2003، ص154.

[4] ينظر السكاكي، **مفتاح العلوم**، ص 206-207.

أَلَذُّ وأَحلَى مِن مَقَالٍ وخَلْفَهُ يُقالُ إذَا مَا قُمْتُ أنتَ كَذوبٌ. [1]

ورد ذكر خبر المبتدأ (ذبيحٌ) لدلالة على **المبالغة** في قول الشاعر:

ذَبِيحٌ بِلاَ جُرْمٍ كأنّ قَمِيصَهُ صَبيغٌ بِمَاءِ الأُرجوانِ خَصِيبُ. [2]

كما ورد ذكر المسند (آخر) لدلالة على **التفخيم** و**التهويل** في قول الشاعر:

النَّارُ آخرُ دِينارٍ نَطَقتَ بِهِ والهَمُّ آخرُ هَذَا الدِّرهَمِ الجَارِي. [3]

ورد ذكر خبر المبتدأ (الوقوف) منسوخ (بأنّ) للدلالة على **الاستهزاء** و**التهكّم** في قول الشاعر:

فاستَعنْ بِاللهِ عَن أَبوابِهم كَرَماً إنَّ الوُقُوفَ عَلَى أَبْوابِهِمْ ذُلٌّ. [4]

وقول الشافعي:

النَّاسُ دَاءٌ دفينٌ لاَ دَواءَ لَهُمْ والعَقلُ قَد حَارَ فِيهِم وهُو مُنْذَهِلُ. [5]

ورد ذكر خبر المبتدأ (النّاسُ) في هذا المقام للدلالة على أنّه الأصل في **إناطة المعنى**، ولا يوجد في الكلام ما يقتضي إطراحه.

---

[1] ديوان الشافعي، ص59.

[2] نفسه، ص62.

[3] نفسه، ص142.

[4] نفسه، ص221.

[5] نفسه، ص222.

كما ورد ذكر خبر المبتدأ (صغيرَ)منسوخ (بأنّ) لدلالة على **التعظيم** في قول الشاعر:

وَإنَّ صَغِيرَ القَومِ إن كَانَ عَالمًا كَبِيرٌ إذَا رُدَّت إلَيهِ المَحَافلُ.[1]

كما يذكر خبر المبتدأ جملة إسمية وفعليّة تبعًا لدواعي ظروف الكلام فإذا اقتضى ثبوت الكلام دلّ عليه بالخبر الإسمي، إذا اقتضى الحدوث والتجّدد يسبق له بالخبر الفعلي، لأنّ الخبر « إن كان فعلاً فهو يدلّ بأصل وصفه على التّجدد والحدوث مقيّدًا بأحد الأزمنة الثلاثة بطريق الاختصار، وإن كان اسمًا فهو يفيد بأصل وصفه كذلك الثبوت غير دلالة على الزمان» [2]، وهذا ما نلتمسه في شعر الشافعي. [3]

قوله:

إنّ الدّنانير إنْ وافيتها نفعتْ * فاجْعَل رَسُولَكَ ما عشْت الدنانير.** [4]

الشافعي يتحدّث عن وفاء الإنسان للدنانير بالخبر الفعلي (إن وافيتها) ليدلّ على استمرارية (وفائهم)، مرّة تلو الأخرى. مقيدا الفعل بزمان المضارع.

وقوله أيضا:

فَلاَ تُنكِرنْ قِيامِي لَهُ فَإنَّ الكَرِيمَ يُجلُّ الكَرمَا. [5]

---

[1] ديوان الشافعي، ص223.

[2] عتيق، **علم المعاني**، ص134.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص 135-136.

[4] ديوان الشافعي، ص132.

[5] نفسه، ص232.

الشافعي يتحدّث عن إجلال أهل الكرم بالخير الفعلي (يُجلّ) ليدلّ على تجدّد (إجلالهم) مرّة تلو الأخرى تقيّداً بالزمان المضارع، من غير افتقار إلى قرينة تدلّ عليه كالتصريح بلفظتي (الآن) و(الغد) ونحوهما.

وقول الشاعر:

فَإنَّ اليُسْرَ يَأتِي بَعدَ عُسْرٍ ومَا مِن شِدَّةٍ إلاَّ تَهونُ. [1]

فقد ذُكر خبر المبتدأ (اليُسرَ) المنسوخ (بأنّ) جملة فعلية (يأتي) للإفادة التجدّد مرّة بعد أخرى مقيّدًا الفعل بزمان المضارع.

وقوله أيضا:

إنَّ ربًّاَ كفَاكَ بِالأمسِ مَا كا نَ سَيكفِيكَ فِي غدٍ مَا يَكُونُ. [2]

الشافعي يتحدّث عن كفاية المولى عزّ وجل بالخبر الفعلي (كفاك) ليدلّ على استمرارية (كفايتهم) مقيّداً الفعل بالزمان الماضي.

دلالة حذف الخبر:

الخبر أحد ركني الجملة الاسمية، لذا يتعيّن وجوده فيها لفظًا أو تقديرًا، فذكره أصل ولكن قد يُعرض أحياناً وجود مقامات داعية إلى ترجيح ترك الخبر عند قيام القرينة[3]، ويحمل حذف الخبر أبعاد دلاليّة وفنيّة أهمّها ما ورد في شعر الشافعي. [4]

---

[1] ديوان الشافعي، ص 262.

[2] نفسه، ص263.

[3] ينظر: مصطفى عبد السلام أبو الندى، **الحذف البلاغي في القرآن الكريم**، القاهرة، ص18.

[4] ينظر: عتيق، **علم المعاني**، ص 122-123.

حُذف المسند لدلالة على **التكثير** في قول الشافعي:

فَلولاَ العِلمُ مَا سَعدْتَ رِجالٌ ولاَ عُرِفَ الحَلالُ والحَرامُ. [1]

تقدير المحذوف: لولا العلمُ موجودٌ أو كائنٌ.

كما حُذف خبر المبتدأ (شعرُ) لدلالة على **التفخيم** و**المبالغة** في قوله:

فَلَولاَ الشِعرُ بالعلمَاءِ يُزرِي لَكُنتُ اليَومَ أشعُرُ مِنْ لبِيدُ. [2]

تقدير المحذوف: لولا الشعر موجودٌ.

كما حُذف خبر المبتدأ (خشية) لدلالة على التّعظيم والتّفخيم في قول الشاعر:

وَلَولاَ خَشيَةُ الرَّحمَانِ رَبِّي حَسِبْتُ النّاسَ كلُّهم عَبيدِي. [3]

تقدير المحذوف: لولا خشية موجودة.

كما حُذف خبر المبتدأ (التّفرّقُ) لدلالة على **التحسّر** في قول الشاعر:

سُقيًا لِدهرٍ مَضَى مَا كَانَ أَطيبُهُ لولاَ التَفرّقِ والتَنغِيصِ بالسَفرِ. [4]

كما حُذِف خبر المبتدأ (فراقُ) لدلالة على **التفخيم** و**الإعظام** في قول الشاعر:

---

[1] ديوان الشافعي، ص67.

[2] نفسه، ص124.

[3] نفسه، ص149.

[4] نفسه، ص149.

وَالأسَدِ لَولاَ فِرَاقُ الأَرضِ مَا افترستَ والسَّهمُ لَولاَ فِراقُ القَوسِ لَم يُصِبْ. [1]

تقدير المحذوف: لولا فراقُ موجودٌ.

[1] ديوان الشافعي، ص 157.

يعدّ التقديم والتأخير متغيّر أسلوبيًّا في اللّغة لأنّه عدول عن القاعدة العامة وذلك بتحويل الألفاظ عن مواقعها الأصليّة لغرض يتطلّبه المقام إذْ يكون هذا العدول بمثابة مُنبّه فنّي يعمد إليه المُبدع ليخلُق صورة فنيّة متميّزة [1] وإذا كانت البلاغة مبنيّة على ترتيب الألفاظ وجمال موقعها في السّياق فإنّ أسلوب التقديم والتأخير له المساحة الأكبر في هذه البلاغة ليصل مُبتغى الكلام إلى أقصى حد من تأثير في المتلقّي. [2]

1) دلالة تقديم المبتدأ:

الأصل في مبتدأ الجملة الإسميّة أن يتقدّم على خبره[3]، وما يجيء على أصله لا يُسأل عن علّته ولكن قد تطرأ على الجملة الإسميّة مقامات وأحوال تسوغ تأخير هذا المبتدأ لذلك قد يتبادر إلى الذهن.

سؤال: لما هذا الأصل وهذا على خلافه؟

فترك الإجابة عن هذا السؤال ممّا يترك فراغًا لدى دارس اللّغة والبلاغة لذلك أبو دراسة ركني الجملة الإسميّة ما جاء في مواقعها الأصليّة أو ما أزيل عنها، ويتقدّم المسند

---

[1] ينظر عبد المطّلب، **البلاغة والأسلوبية**، بيروت، لبنان، ط1، 1994م، ص329.

[2] ينظر: عتيق، **علم المعاني**، ص136.

[3] ينظر فاضل صالح السامرّائي، **معاني النّحو**، 161/1.

إليه على المسند ليحمل في طيّاته أبعاد فنيّة ودلالات بلاغيّة وأهمّها ما ورد في شعر الشافعي. [1]

قوله:

صَدِيقٌ ليسَ يَنفعُ يَومَ بُؤسٍ قَريبٌ مِنَ عدّوٍ فِي القِياسِ. [2]

إنّ تقديم المسند إليه (صديقٌ) على المسند (قريبٌ) قصد منه إظهار عظمته والتنويه إلى منزلته.

كما ورد تقديم المبتدأ (النصحَ) المنسوخ (بأنّ) على المسند (نوعٌ) لدلالة على التقليل في قوله:

كما ورد تقديم المبتدأ (النصحَ) المنسوخ (بأنّ) على المسند (نوعٌ) لدلالة على **التقليل** في قوله:

فإنّ النُصحَ بين النّاس نوعٌ * من التوبيخ لاَ أرضَ إستماعه.** [3]

وورد تقديم المبتدأ (قضاءٌ) على المسند (سابقٌ) لدلالة على **التفخيم** و**التعظيم** في قوله:

قضاءٌ لديّان الخلائق سابقٌ * وليسَ عَلى مُرِّ القَضاَ أحدٌ يَقْوَى.** [4]

---

[1] ينظر منير محمود المشيري، **دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم دراسة تحليلة**، القاهرة، ط1، 1426هـ-2005م، ص 70-73.

[2] ديوان الشافعي، ص161.

[3] نفسه، ص175.

[4] نفسه، ص 294.

ثانيا: دلالة تأخير المبتدأ:

الصورة الأساسية لتأليف الجملة الإسمية أن يتقدّم فيها المبتدأ على الخبر ولكن قد يُعرض أحياناً من المقامات والظُروف الكلامية ما يدعو إلى تأخيره عن موقعه، ولا يكون هذا التأخير إلاّ لدلالات معنوية ومقتضيات بلاغيّة وجاء في الإيضاح " وأمّا تأخيره يعني تأخير المبتدأ فلا اقتضاء المقام تقديم المسند. [1]

فإذا دعت إلى تقديم الخبر ضرورات ومُلابسات كلامية فإنّ المبتدأ يتأخر إثر ذلك بطبيعته لأنّها متلازمان، ويحمل تقديم المسند جار ومجرور وتأخير المسند إليه أبعاد فنيّة وبلاغيّة أهمّها ما ورد في شعر الشافعي. [2]

قدّم الخبر شبه جملة جار ومجرور (في العقل) على المبتدأ (فرْقٌ) لدلالة على **تخصيصه** في قول الشاعر:

والنَّاسُ يَجمَعُهُم شَمَلٌ وبَينَهُم فِي العَقلِ فِرقٌ وفِي الآدَابِ والحَسَبِ [3]

كما ورد تقديم الخبر جار ومجرور على المسند إليه (الصّفرُ) لدلالة على **تخصيصه** في قول الشاعر:

كَمَثَلِ مَا الذَّهَبُ الإبرِيزُ يُشرِكُهُ فِي لَوْنِهِ الصُّفْرُ والتَفضِيلُ للذَهَبِ. [4]

---

[1] الخطيب القزويني، **الإيضاح في علوم البلاغة**، 154/1.

[2] ينظر: عبد المطّلب، **البلاغة والأسلوبية**، ص330.

[3] ديوان الشافعي، ص70.

[4] نفسه، ص70.

كما قدّم المسند جار ومجرور (في ابن سعيد) على المسند إليه (قدْوةٌ) **لعظمته** و**الإهتمام** به في قول الشاعر:

وفِي إبنِ سَعيدِ قُدوةٌ والبرِّ والنُّهَى وفِي الوَارِثِ الفَاروقِ صِدقًا مُقدَّمًا. [1]

ورد تقديم المسند جار ومجرور (فيهنّ) على المسند إليه (نفسٌ) لدلالة على **تخصيصه** في قول الشاعر:

فِيهنَّ نَفسٌ لَو يُقاسُ بِمثلِها جَميعُ الوَرَى كَانت أَجلَّ وأَخطَرُ. [2]

كما ورد تقديم المسند شبه جملة (فمنهم) على المسند إليه (شقيّ) لدلالة على **تعيينه** و**تخصيصه** في قول الشاعر:

فَمِنهُم شَقِيٌّ، ومِنهُم سَعيدٌ ومنْهُم قَبيحٌ، ومنهُم حَسَنْ.

ومِنهُم غَنِيٌّ، ومنهُم فَقيرٌ وكلٌّ بِأعمَالهِ مُرتهنٌ. [3]

دلالة تأخير الخبر شبه الجملة في النفي:

يرى البلاغيّون أنّ الكلام إذا كان مُثبتًا، فإنّ تقديمَ الخبر الظرف فيه أرجح من تأخيره، أمّا إذا كان الكلام منفيًّا فإنّ كلا من التقديم والتأخير يحسن في موضعه المختص به، جاء في المثل السائر " وأمّا تقديم الظرف فإنّه إذا كان الكلام مقصودًا به الإثبات، فإنّ تقديمه أولى من تأخيره وفائدته إسناد الكلام الواقع بعده إلى صاحب الظرف دون

---

[1] ديوان الشافعي، ص 234.

[2] نفسه، ص 129.

[3] نفسه، ص282.

غيره، فإذا أريد بالكلام النّفي، فيحسنُ فيه تقديم الظرف وتأخيره، وكلا هذين المرين له موضع يختص به.". [1]

وهذا ما نلتمسه في قول الشافعي:

سَلامُ فِراقٍ لاَ مَودَّةَ بَينَنا ولاَ نَلتقِي حَتَّى القِيامَةِ والحَشرِ. [2]

نلاحظ في هذا المقام ورد المسند (بَيْنَنَا) مؤخّرًا على المسند إليه (مودّة) الواقع إسم (لا) النافية للجنس لدلالة على **تقوية المعنى** و**توكيده.**

[1] ابن الأثير، **المثل السائر**، ت: أحمد الحوفي، مكتبة النهضة، القاهرة، مصر، 246/2.

[2] ديوان الشافعي، ص152.

خاتمة

يخلص البحث إلى النتائج الآتية:

– إنّ الدراسة النّحوية تستفيد من المعارف اللغوية الأخرى في استنتاج أحكامها.

– التوصّل إلى مجموعة كبيرة من الشواهد النّحوية التي تساعد على توضيح القضايا النّحوية بدلاً من الأمثلة المصنوعة والأساليب التي تنمي الذّوق اللّغوي الرّفيع.

– إنّ الدلالة تعتبر مطلبًا وضروريّا عند التّحليل ولا سيّما إذا كانت الدّراسة قائمة على نص شعري.

– تفاوت توظيف الشاعر لعوارض التّركيب، فعارض التّقديم والتّأخير اعتمده في ثمانية مواضع، أما عارض والحذف في سبعة موضع.

– إنّ الكلمة المفردة في التركيب تكتسب أهميتها ممّا تشكّله من علاقات مع ما قبلها وما بعدها في السّياق اللّغوي.

– وورد المبتدأ معرفة (ضمير، اسم إشارة، معرّف (بأل، المعرّف بالإضافة، المعرّف بالعلمية)، في شعر الشافعي في اثنا وثلاثون موضع وورد المبتدأ نكرة في تسعة مواضع.

– تجلّى تقدّم الخبر شبه جملة جار ومجرور في شعر الشافعي لاسيّما ندرة الخبر شبه جملة ظرف.

– وورد الخبر مفرد في أربعة مواضع وجملة في سبعة مواضع وشبه جملة في خمسة مواضع.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص

أولاً: قائمة المصادر والمراجع

1- أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، ديوان الإمام الشافعي، تحقيق عمر حافظ سليم سعيدة، ط1، 1439هـ/2012م، القاهرة.

2-إبراهيم أنيس، أسرار اللغة، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة، ط6، 1987م، ص276-277.

3- أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999م.

4- أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، تحقيق يوسف الصميلي، بيروت، ط1، 1420هـ-1999م.

5-ابن الأثير، المثل السائر، تحقيق أحمد الحوفي، مكتبة النهضة، مصر، 246/2.

6- الاستراباذي، شرح الرضى على كافية بن الحاجب، تحقيق علي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1420هـ/2000م.

7- البابي الحلبي، حاشية الصّبان على شرح الأشموني، تحقيق عبد الرؤوف سعيد، دار المكتبة العلمية القاهرة.

8-ابن جنّي، الخصائص، تحقيق محمد عليّ النّجار، المكتبة العلمية، 17/1.

9- تمّام حسّان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1990م.

10-الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، المعاني والبيان والبديع، منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ-2003م.

11- الجرجاني، الجمل، تحقيق عليّ حيدر، دمشق، 1392هـ، 1972م، ص53.

12- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة.

13-الزمخشري، المفصّل في صناعة الإعراب، تحقيق، ميل بديع يعقوب، محمد عليّ بيضون، دار الكتب العلمية، ط1، 1999م.

14- سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد معاون، ط3، 1403هـ/1988م.

15- بن السرّاج، أصول في النحو الحقيق الحسين العتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1987م.

16- السكاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1403هـ-1983م.

17- سعد مصلوح، الأسلوب، دراسة لغوية إحصائية، القاهرة، ط3، 1412هـ، 1992م، ص145-146.

18- سليمان ياقوت، النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم، جامعة الكويت، 1417هـ-1996م.

19- السيوطي، همع الهوامع في الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، منشورات عليّ بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

20- ـــــــــــ، الأشباه والنظائر في قواعد النحو، بيروت، لبنان، ط1، 1403هـ، 1999م.

21-شكر محمود عبد الله، دلالة الجملة الإسمية في القرآن الكريم، عمّان، الأردن، ط1، 2009م.

22-العبكري، مسائل خلافية في النحو، تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشروق العربي، ط1، 1922هـ.

23-الفارسي، مسائل العسكرية، تحقيق محمد الشاطر أحمد محمد مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1403هـ/1982م.

24-محمود احمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، بيروت، دار النهضة العربية، 1988م.

25-محمود شكر عبد الله، دلالة الجملة الإسمية في القرآن الكريم، عمّان، الأردن، ط1، 2009م.

26-مختار عطية التقديم والتأخير ومباحث التركيب بين البلاغة والأسلوبية، الإسكندرية.

27- محمد محيّ الدين عبد الحميد، شرح بن عقيل، 1400هـ-1980م.

28-مصطفى عبد السلام ابو الندى، الحذف البلاغي في القرآن الكريم، القاهرة.

29- عبد المطلّب، البلاغة الأسلوبية، بيروت، لبنان، ط1، 1999م.

30-ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله الكبير، دار المعارف.

31-منير محمود المشيري، دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم، دراسة تحليلية، القاهرة، ط1، 1426هـ-2005م.

32-مهدي المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1924م.

33-ابن يعيش، شرح المفصّل لزمخشري، منشورات عليّ بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

34-فاضل صالح السامرّائي، معاني النحو، عمان، الأردن، ط1، 1420هـ-2000م، 41/1.

35-عتيق، علم المعاني، بيروت، لبنان، ط1، 1430هـ-2009م.

36-عبد الرؤوف سعيد، دار المكتبة العلمية، القاهرة، 128/2-129.

37-المبرّد، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، 46/1.

38- السكاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1403هـ-1983م.

39- السيوطي، الأشباه والنظائر في قواعد النحو، بيروت، لبنان، ط1، 1403هـ، 1999م.

40- عبد المطلّب، البلاغة الأسلوبية، بيروت، لبنان، ط1، 1999م.

الرسائل الجامعية:

- معين رفيق أحمد وصال، دراسة أسلوبية في سورة مريم، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، ماجستير، 2003.

فهرس
الموضوعات

مقدمة .....أ- د

توطئــة 05-13

الفصل الأول : دلالة الجملة الاسمية في ضوء مكوناتها..... 14

1- دلالة المبتدأ المعرفة.....14-15

أ) دلالة المبتدأ الضمير..... 16

ب) دلالة المبتدأ اسم إشارة.....17

ج) دلالة المبتدأ العلم..... 20-22

د) دلالة المبتدأ المعرف بأل التعريف.....23- 26

و) دلالة المبتدأ المعرف بالإضافة.....29 - 33

02- دلالة المبتدأ النكرة..... 34- 37

2- دلالة الخبر وأنواعه في الجملة الإسمية..... 37

1- دلالة الخبر المعرفة..... 37

2- دلالة الخبر مفرد.....38- 39

3- دلالة الخبر جملة.....40- 42

4- دلالة الخبر شبه جملة.....42 -44

5- دلالة الخبر نكرة.....45- 47

الفصل الثاني : دلالة الجملة الاسمية في ضوء عوارضها..... 48

أولا: دلالة الذكر والحذف في ركني الإسناد

1- دلالة حذف المبتدأ..... 48- 49

2-دلالة ذكر الخبر..... 50- 51

3-دلالة حذف الخبر..... 52- 55

ثانيا : دلالة التقديم والتأخير في ركني الإسناد

1-دلالة تقديم المبتدأ..... 56-57

2-دلالة تأخير المبتدأ.....58-59

3-دلالة تأخير الخبر جار ومجرور في النفي.....59-60

الخاتمة..... 61

قائمة المصادر والمراجع..... 62-66

الفهـــرس..... 67- 68

ملخص

وأنّ الهدف من دراسة دلالة التركيب هو رصد التحوّلات الكلاميّة والكشف عن الأثر الدلالي بمعنى أنّنا لا نسعى من وراء البحث عن المكوّن الدلالي المعجمي بل نسعى إلى البحث عن المكوّن الدلالي الناتج عن نظم نحويّة تركيبية اعتمدت عليها أبيات الشافعي أساسًا رئيسيًا في تأسيس وحدة الفهم والاستيعاب المنظومي في إطار الدلالة تجسيدًا للمعنى المقصود في وحدة التأويل المعنوي لنتاج فهم النص وتفسير سياقاته وهذا ما سنجده في دلالة أهمّ مكوّنات البنية التركيبية من تعريف وتنكير، ذكر وحذف، تقديم وتأخير مخصّصين في البحث بدراسة ركني الإسناد (المبتدأ أو الخبر) في إطار هذه الظواهر والتركيبية.

Résumé :

Lettre recherche prend la sémantique des phrases et leurs structures, qui forme les autres organisations dans le poème de chafai-on étude la sémantique de la structure pour connaitre les transformations de la parole et connaitre l'impression sémantique Autrement, on ne cherche pas le sens du dictionnaire, mais on focalise l'éléments conséquent de structures grammaticales et synthétiques comme une base principale de la compréhension et l'assimilation sémantique

Et celui, on retrouvera dans les composants de la structure synthétique de détermination non détermination, atation, suppression, retardement, Aussi, cette étude focalise beaucoup plus sur et (subjectif) et Object dans les pliénomiénes stylistiques et synthétique